

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة



الجلسة العامة ٣

الجمعة، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي إسماعيل (ماليزيا)

اعتمد مشروع القرار (قرار الدورة الاستثنائية
الطارئة العاشرة - أ).

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
مينوفيس - ترايكويل (أندورا).

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة
(A/ES-10/L.1)

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الطارئة
العاشرة للجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي
الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار
A/ES-10/L.1.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/ES-10/5)

السيد سريويدجاجا (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أعرض، باسم البلدان
المقدمة لمشروع القرار وهي: الأردن، أفغانستان،
الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان،
البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، البوسنة
والهرسك، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية تنزانيا
المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،
جيبوتي، زمبابوي، السودان، سيراليون، عمان، فييت
نام، قطر، كوبا، الكويت، ماليزيا، مدغشقر، مصر،
المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا،

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمد
مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في
الفقرة ١٢ من تقريرها (A/ES-10/5)، بدون تصويت في
اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن
تفعل الشيء نفسه؟

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، له مصلحة مشروعة في مسألة مدينة القدس وحماية البعد الروحي والديني الفريد للمدينة على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

وتؤكد الجمعية العامة من جديد أيضا انطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب وأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وسائر الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧.

ومن خلال فقرات الديباجة، تشير الجمعية أيضا إلى التزام الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف باحترام الاتفاقية وضمان احترامها في جميع الظروف طبقا للمادة ١ من هذه الاتفاقية. وتعرب عن إدراكها للأخطار الجسيمة الناجمة عن الانتهاكات المستمرة والمخالفات الخطيرة للاتفاقية وللمسؤوليات الناشئة عنها.

وتعرب الجمعية عن اقتناعها بأن ضمان الاحترام للمعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي أمر لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين، كما تعرب عن تصميمها، طبقا لديباجة ميثاق الأمم المتحدة، على إقرار الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وفي هذا السياق، فهي تعرب عن اقتناعها بأن الانتهاكات المتكررة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي وعدم امتثالها للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة وللاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، من شأنها تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتعرب الجمعية عن تزايد شعورها بالقلق إزاء تصرفات المستوطنين الإسرائيليين المسلحين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وأخيرا، فهي تدرك أنه ينبغي، في ظل الظروف القائمة، أن تدرس الحالة القائمة بغية إصدار التوصيات الملائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ ألف (د - ٥) لعام ١٩٥٠.

موريشيوس، الهند، اليمن - مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.1 بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ووفقا لفقرات ديباجة مشروع القرار، فإن الجمعية العامة على بينة من أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد شرعت، بعد صدور قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥١، في إنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم إلى الجنوب من القدس الشرقية، يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧، وفي اتخاذ تدابير أخرى غير قانونية في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتلاحظ مع الأسف أن مجلس الأمن فشل مرتين في جلستيه ٣٧٤٧ و ٣٧٥٦، في اتخاذ قرار بشأن الأعمال المشار إليها أعلاه نتيجة الصوت السلبي لأحد أعضائه. وهي تؤكد من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة لإزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها، وكذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وقد نظرت الجمعية في التدهور الخطير الذي طرأ على الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الشرق الأوسط بصورة عامة، بما في ذلك العقبات الخطيرة التي باتت تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، نتيجة الأعمال والتدابير الإسرائيلية الأخيرة. وتؤكد دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدئت في مدريد في ١٩٩١، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام والتنفيذ الكامل في الوقت المناسب للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني، فضلا عن جميع الالتزامات التي تم التوصل إليها بين الطرفين.

وتشير الجمعية إلى قراراتها ذات الصلة، بما فيها القراران ١٨١ (د - ٢) و ٢٢٣/٥١، وإلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بالقدس والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦). وتؤكد من جديد أن

أجل كفالة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للاتفاقية.

وتطلب الفقرة ٩ إلى الأمين العام أن يرصد هذه الحالة وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ مشروع القرار هذا، في غضون شهرين من اعتماده، وخاصة عن وقف إنشاء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم وعن سائر الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتعرب الفقرة ١٠ من المنطوق عن ضرورة التنفيذ الدقيق للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، وتحث الجهات التي ترعى عملية السلام والأطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره على بذل جميع الجهود اللازمة لإحياء عملية السلام ولضمان نجاحها.

وتوصي الفقرة ١١ من المنطوق أن يتضمن أي حل شامل وعادل ودائم لمسألة مدينة القدس، وهو ما ينبغي التوصل إليه في مفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف، أحكاماً مضمونة دولياً تكفل حرية الديانة والمعتقد لسكانها وكذلك إتاحة حرية الوصول الدائم بغير عوائق إلى الأماكن المقدسة لمعتنقي جميع الأديان من جميع الجنسيات.

وبموجب الفقرة ١٢ من المنطوق ترفض الجمعية الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفقاً لجميع قرارات وإعلانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأخيراً تقرر الجمعية في الفقرة ١٣ من المنطوق فض الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة مؤقتاً وتفويض رئيس الجمعية العامة سلطة الدعوة لمواصلة جلساتها بناءً على طلب الدول الأعضاء.

ولا يسعنا إلا أن نقول إننا مدركون تمام الإدراك لسلسلة الأحداث التي أدت إلى جعل انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة أمراً ضرورياً. وبالمثل ندرك الأهمية الفائقة لعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة، دعسي إليها طبقاً للقرار ٣٧٧ (د - ٥)، المعنون "متحدون من أجل السلام". غير أنني أرى أنه من المفيد عند هذا المنعطف الإشارة إلى البيان الذي أدلى به بالأمس المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي وضع ببلاغة كبيرة الدورة

وفي الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار، تدين الجمعية العامة قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم إلى الجنوب من القدس الشرقية المحتلة وسائر الأعمال غير القانونية في جميع الأراضي المحتلة.

وفي الفقرة ٢ من المنطوق، تؤكد الجمعية من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تغير أو التي ترمي إلى أن تغير الطابع والمركز القانوني والتكوين الديموغرافي للقدس تدابير وإجراءات باطلة ولاغية ولا شرعية لها على الإطلاق.

وفي الفقرة ٣ من المنطوق، تؤكد الجمعية من جديد أيضاً أن المستوطنات الإسرائيلية في جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام.

وتطالب الفقرتان ٤ و ٥ من المنطوق بالوقف الفوري والكامل لما يجري إنشاؤه في جبل أبو غنيم ولجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الأخرى، فضلاً عن جميع التدابير والأعمال غير القانونية في القدس، وأن تقبل إسرائيل انطباق اتفاقية جنيف قانوناً على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد الفقرة ٦ من المنطوق ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان حرية الحركة للأفراد والبضائع في المنطقة، بما في ذلك إزالة القيود التي تحول دون الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها وحرية الحركة إلى العالم الخارجي ومنه، وتدعو الفقرة ٧ من المنطوق إلى وقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ولا سيما أنشطة الاستيطان.

وتوصي الفقرة ٨ من المنطوق الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف بأن تقوم، على الصعيد الوطني أو الإقليمي، باتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ١ من الاتفاقية من

آخر الرأي العالمي بشأن مسألة ما هو صواب - بعبارة أخرى، سيادة القانون. ثالثاً، لقد كان مفهوماً أن مجرد استعداد الجمعية العامة للتصرف إذا ما فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية من شأنه أن يحفز أعضاء المجلس على التعاون بحيث يؤدي هذا الجهاز وظيفته على النحو المتوخى في الميثاق.

ويعتقد وفد بلدي أن هذه الاعتبارات مهمة اليوم بقدر ما كانت مهمة آنذاك. ولذا لا نستطيع الموافقة على الفكرة القائلة بأن مناقشة الجمعية العامة للحالة في الشرق الأوسط أو قضية فلسطين أمر مضاد لعملية السلام. وهناك أدلة كثيرة تثبت بأن المداولات التي أجريت في الجمعية العامة بشأن هذه المسألة أسهمت بقدر كبير في عملية السلام الطويلة الأجل في هذا المنطقة. وينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أن الاستناد إلى أحكام القرار ٣٧٧ (د - ٥) أثناء أزمة السويس في ١٩٥٦ مكنّ الجمعية العامة من الإذن بانطلاق أول عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وفي الفترة التي أعقبت صراع حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الشرق الأوسط، اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية هامة جداً. دعوني أذكركم بما قاله السيد آبا إيبان، القديم، وزير خارجية إسرائيل المحنك الأسبق في سيرته الشخصية بشأن حصيلة هذه الدورة. كتب:

"لم يكن هناك شك في أن إسرائيل حصلت على واحد من أكبر الانتصارات السياسية في عملها الدولي".

وعلاوة على ذلك، اضطر مجلس الأمن نتيجة للمداولات التي جرت في تلك الدورة الاستثنائية الطارئة، إلى الاجتماع مرة أخرى، واتخذ في نهاية الأمر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي أصبح شهيراً، والذي يبقى الأساس الوطني لجميع جهود السلام المبذولة اليوم في الشرق الأوسط.

واليوم، توصلت جميع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط إلى توافق في الآراء مؤداه أن عملية سلام أو سلو معرضة بشدة لخطر الانهيار وأنه لا توجد دلائل مباشرة على موقف الاتجاه الحالي الآخذ نحو التدهور. وفي ظل هذه الظروف، كيف يمكن للجمعية العامة أن تظل صامتة، خاصة عندما أدى استخدام حق النقض

الاستثنائية الطارئة الحالية في سياقها السليم. وذكرنا بأن نتحد بالفعل من أجل السلام: أي أن نتحد ضد انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة؛ وأن نتحد لمواجهة صلف القوة وعقلية الاحتلال؛ وأن نتحد من أجل معارضة إساءة استخدام حق النقض والمحاولات الرامية إلى تعطيل مفعول مجلس الأمن؛ وأن نتحد من أجل إنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وأن نتحد من أجل إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية هو مشروع بالفعل للاتحاد من أجل السلام. وبالتالي أود، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أن أثني على قيام هذه الجمعية باعتماد مشروع القرار.

السيد جونا (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبدأ كلمتي بالشثناء على حكومة الولايات المتحدة على حكمتها، في عام ١٩٥٠، في رعاية مشروع النص الذي أسفر عن القرار الذي نجتمع اليوم وفقاً لأحكامه. وقد أمعن وفدي النظر في آراء الذين يشككون في الحكمة من الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وعلى الرغم من ذلك، استرشدت سيراليون، في تأييدها للدعوة إلى عقد هذه الدورة للجمعية العامة، ببعض الاعتبارات ذات الشأن التي شكلت جزءاً هاماً من القضية التي أثارها جون فوستر دالاس في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، عندما حث الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار الذي أصبح القرار ٣٧٧ (د - ٥).

وقد صيغت هذه الاعتبارات البالغة الأهمية وفقاً لمبادئ معينة. أولاً، لم توافق البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في سان فرانسيسكو في ١٩٤٥ على حق النقض إلا بشرط أن تمنح الجمعية العامة سلطة التدخل وتقديم التوصيات في إطار الفصلين السادس والسابع من الميثاق، في الحالات التي يكون مجلس الأمن فيها غير قادر على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية. ثانياً، شدد السيد دالاس على أن الولايات المتحدة تعتبر أن مسؤولية صيانة السلام ليست حكرًا على الدول الكبرى، وأن الرأي العالمي المستنير هو العامل الذي من المرجح جداً أن يؤثر في مجرى الأحداث. بل كان هناك سبب قوي يحمل على الاعتقاد بأن الجمعية العامة ستجسد، بشكل أفضل من أي جهاز

الرئيس كلينتون في الشهر الماضي، كنا نفضل لو أن هذا القرار لم يتخذ. فهو يقوض الائتمان والثقة الضروريين للغاية لتهيئة المناخ الملائم لنجاح المفاوضات، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الصعبة التي تنطوي عليها محادثات الوضع الدائم.

إن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يتطلب عملية تفاوض نزيهة. ويتعين على الطرفين أن يكونا حريصين بشكل خاص على تضادي اتخاذ إجراءات استباقية يمكن أن تحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات، بينما يعملان بجدية لتعزيز مناخ يتسم بالمصادقية والثقة يمكن من إجراء مفاوضات مثمرة. وقد أدى القرار المتعلق بهار حوما/ جبل أبو غنيم إلى عكس ذلك تماماً. ونحن نأسف لاتخاذها.

غير أن مسؤوليتنا كمشاركين في رعاية عملية السلام تقتضي منا أن نقول بصراحة لأصدقائنا في الأمم المتحدة ما يلي: لا ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يتحكما نفسيهما في مسائل قرر الشريكان المتفاوضان أنها ستعالج في محادثات الوضع الدائم. فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى تشدد مواقف الطرفين ويجعل عملهما أكثر صعوبة أيضاً. وسيزيد من التوترات القائمة في المنطقة، ويعتد جهود جميع الأطراف الرامية إلى إعادة المفاوضات إلى مسار مثمر، وصرف الاهتمام عن الهدف الرئيسي، ألا وهو إحراز التقدم من أجل شرق أوسط يسوده السلام والرخاء. ويمثل هذا التقدم الهدف المشترك لمعظم الموجودين منا في هذه القاعة.

غير أن مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة لن يساعد على تحقيق ذلك الهدف. فهو يضر بأفاق إنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط. وإن النداء الذي وجهه بالأمس بعض المتكلمين باتخاذ إجراء جماعي ضد دولة عضو لا يتفق مع مسؤوليات الجمعية ويشكل خطراً على مصداقية الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القرار يتضمن لغة تنزع إلى الحكم مسبقاً على بعض المسائل التي تتعلق بالوضع الدائم، مثل القدس. وإننا نعتقد أن هذه العبارات غير ملائمة وجدلية وغير مفيدة لعملية السلام. وسنواصل معارضة إدخال مثل هذه اللغة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

مرتين خلال فترة زمنية قصيرة إلى إحباط جميع الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن؟

ويظل الشرق الأوسط، أو غرب آسيا، كما يحلو للبعض تسمية هذه المنطقة، نقطة تفجر استراتيجية، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة. وعلى الرغم من حدوث تقدم هائل في السنوات الأخيرة، لم يطرأ تحسن بعد على الظروف الباعثة على الأسى التي يعيش في ظلها اللاجئون الفلسطينيون. ومن ثم، يرى وفد بلدي أن الوقت مناسب لأن تسهم الأمم المتحدة بنصيبها من خلال الجمعية العامة.

إننا نقدر الدور الحاسم الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام، وما زلنا نعتقد أن التفاوض المباشر هدف مثالي. ولكن لا يمكننا أن نتجاهل أن الخطابة السياسية الطنانة المعادية والإجراءات غير الحذرة قد أضعفت أسس السلام في هذه المنطقة. وقد رحبنا جميعاً ببدء عملية سلام أوسلو والجهود المبكرة لتنفيذ هذا الاتفاق، ولكننا بلا شك نجد أنفسنا الآن في طريق مسدود، ويحتاج الأمر إلى اتخاذ إجراء عاجل.

ويعرب وفد بلدي عن استعداده للتعاون مع جميع الجهات المعنية لضمان إعادة وضع عملية السلام على المسار السليم.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أوضحت مرتين في مجلس الأمن، ومرة في هذه الجمعية، رأي حكومتي في قرار إسرائيل بالشروع في البناء في هار حوما/ جبل أبو غنيم: أنه غير مفيد لعملية السلام. وفي تلك المناسبات، قمت بالتصويت ضد مشاريع القرارات التي تم تقديمها لأن الولايات المتحدة لم تر أن مشاريع القرارات هذه كانت ستؤدي إلى دفع عملية السلام إلى الأمام. واليوم، تحث الولايات المتحدة، بوصفها راعية هذه العملية، أعضاء هذه الجمعية على التصويت ضد مشروع القرار المعروض علينا، الذي نعتقد أنه سيزيد من صعوبة مهمتنا، ألا وهي إعادة بناء الثقة بين الطرفين وإعادة تنشيط عملية تفاوض مثمرة.

دعوني أكرر أن حكومتي تشاطر القلق المعرب عنه هنا وفي مجلس الأمن إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية بالشروع في البناء في هذا الموقع. وكما قال

وأخيرا، إننا نعتقد أن مشروع القرار هذا يمثل مشكلة تتجاوز الخطر الذي يشكله على عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الخطر الذي يشكله على

السلوك السليم في تسيير أعمال الأمم المتحدة. وإننا نرى أن مشروع القرار هذا ينتهك بوضوح سلطة مجلس الأمن. وإن التحرك في الاتجاه المتمثل في تأييد الجمعية العامة لاتخاذ إجراء جماعي ضد إحدى الدول الأعضاء فيها، ينشئ سابقة خطيرة يمكن أن تُستخدم في المستقبل ضد أي دولة من الدول الأعضاء.

ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور هام، وقد قامت بالفعل بدور هام في تأييد عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا هو الدور الصحيح والسليم الذي يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع به. وهو يتطلب تفكيراً إبداعياً فيما يمكن أن نفعله جميعاً من أجل تحريك العملية إلى الأمام، وخاصة في أوقات الأزمات. وبقينا، فهو يتطلب، على أقل تقدير، ألا نفضل شيئاً من شأنه أن يضع عقبات جديدة على طريق السلام. وهذا يعني، بشكل خاص، أنه يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب اللجوء إلى صياغات القرارات السابقة التي تنطوي على العبارات العقابية والاتهامية والتطلع إلى الوراء. وللأسف، فإن مشروع القرار المعروض علينا الآن يقصر عن القيام بذلك، الأمر الذي لا ينطوي على تكلفة باهظة بالنسبة إلى الأطراف المشاركة في المحادثات فحسب، وإنما بالنسبة إلى مصداقية الأمم المتحدة نفسها كداعمة للسلام في الشرق الأوسط.

ومن الواضح لنا أن مشروع القرار هذا سيكون له أثر يتعارض مع هدفه المعلن. ولن تؤدي التهديدات بالمقاطعة الاقتصادية، والإدانة واللغة الطنانة القاسية إلا إلى تآكل الائتمان والثقة وجهود الدبلوماسية الهادئة الحيوية واللازمة إذا ما أريد لعملية السلام أن تبدأ في التحرك إلى الأمام مرة أخرى. ولهذا السبب ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار هذا. ومن شأن كل صوت مؤيد لمشروع القرار هذا أن يزيد من صعوبة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

السيد بولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن الغرض من عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة، كما ورد بوضوح في القرار "متحدون من أجل السلام" هو صون أو إقرار السلام والأمن الدوليين. وإن القرار بالدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة سيكون له ما يبرره إذا استرشدت مداولاتنا بهذا الهدف.

إذا كانت جميع الأطراف تريد. ولا يمكن فرضه على غير الراغبين فيه أو المكروهين عليه بالتخويف.

إن هذا اليوم، الموافق ٢٥ نيسان/أبريل، هو يوم "انزاك" الذي يتذكر فيه النيوزيلنديون موتاهم في الحرب. وبالتالي فمن المناسب لنيوزيلندا في هذا اليوم أن تنضم إلى الآخرين في مناشدة جميع الأطراف تجديد التزامها بالسلام، وإعادة بناء الثقة والائتمان، والدخول في مناقشات بشأن إحلال سلام دائم في هذه المنطقة.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، للنظر في السياسة الأثمة التي تنتهجها إسرائيل ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة - ومؤخرا في مدينة القدس الشريف - يبين بجلاء غضب الدول الأعضاء وقلقها الشديد. وهذا الغضب ليس موجها ضد استمرار التحدي الإسرائيلي لآراء وقرارات المجتمع الدولي فحسب، ولكن أيضا ضد إجراء اتخذه عضو دائم في مجلس الأمن حال دون اتخاذ قرار في المجلس، مما لم يترك خيارا آخر للأعضاء سوى اللجوء إلى الإجراء غير العادي المتمثل في الدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة.

وتشير هذه الدورة الاستثنائية الطارئة أيضا إلى أنه وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥)، المعنون "متحدون من أجل السلام"، جزم أعضاء المنظمة أنه بسبب استخدام حق النقض في مجلس الأمن بشأن المسألة نفسها، قصر مجلس الأمن في تحمل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين في حالة يبدو فيها تهديد للسلام، أو خرق للسلام، أو عمل عدواني - وبالتحديد، القرار الإسرائيلي ببناء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا للمجموعة العربية على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، وأن أبين هذه النقطة بوضوح.

والمؤسف بصراحة أن نلاحظ أن مجلس الأمن أصبح غير فعّال بمنعه من مجرد الطلب إلى النظام الإسرائيلي أن ينهي أعماله وسياساته غير القانونية، مثل سياسة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة،

وترى نيوزيلندا أن ذلك لن يتحقق، ما لم يدرك كل من الطرفين أن إحلال سلام عادل ودائم يجب أن يكون المبدأ الذي تسترشد به مفاوضاتهما. ويتطلب تحقيق السلام في الشرق الأوسط من جميع الأطراف أن تعمل بنزاهة. وستولد هذه الأسس الثقة والائتمان اللازمين لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام.

ومطروح على الطرفين في عملية السلام عدة خيارات من أجل المستقبل. وتتضمن هذه الخيارات اتخاذ خطوات هامة صوب المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي أو قطع شوط حاسم لتحقيق تسوية نهائية خلال ستة أشهر.

وترى نيوزيلندا أن القرارات بشأن هذه الخيارات أمر يحدده الطرفان. وأن على الطرفين في المفاوضات أن يحددوا أكثر المسارات فعالية. ولكن يهمننا أن يحجم الطرفان عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها تقويض عملية السلام والمساس بالخيارات المطروحة من أجل السلام.

وفي هذا الصدد، ترى حكومة نيوزيلندا أن قرار حكومة إسرائيل بالشروع في بناء مستوطنات في جبل أبو غنيم لا يتماشى مع القانون الدولي. ونحن لا نعترف بضم إسرائيل للقدس. وتعتبر نيوزيلندا النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة مثلا واضحا لسياسة تقوض عملية السلام وتمس بالخيارات المطروحة من أجل السلام، ولا يمكننا التهرب من الاستنتاج بأن هذا النشاط يتناقض مع الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق سلام دائم.

وينبغي لإسرائيل أن تبني الثقة، لا مستوطنات. وإننا نناشد حكومة إسرائيل إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة. وبالمثل، فإن العنف والإرهاب ليسا ردا مقبولا على إجراءات حكومة إسرائيل.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم واضح بشأن هاتين النقطتين. ونرحب بروح التعاون التي أسفرت عن نص ستؤيده نيوزيلندا. ونأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار هذا بأغلبية ساحقة.

وقد بدا حتى وقت قريب جدا أن السلام في الشرق الأوسط أمر يمكن تحقيقه. وهو لا يزال كذلك،

وإحداث تغيير في المركز الجغرافي والديمقراطي والديني لفلسطين ولمدينة القدس بصفة خاصة. ويجب أن يتوقف هذا الأمر فوراً. وهذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة تتحمل مسؤولية تاريخية عن قضية فلسطين، ويجب أن تفي بالمسؤولية الملقاة على عاتقها نظراً لعجز مجلس الأمن.

إن النظام الإسرائيلي كثّف سياسة تدمير المنازل في القدس، وعلى الرغم من القلق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي، فقد قام بفتح مدخل إلى نفق مجاور للمسجد الأقصى، مما أدى إلى قلق دولي عميق، لا سيما في العالم الإسلامي. وإن استمرار السياسات العدوانية التي تنتهجها وتنفذها القوة القائمة بالاحتلال ضد الأماكن الإسلامية المقدسة، واحتلال القدس، المدينة التي تتمتع باحترام جميع الديانات السماوية، يجب إدانتها في هذه الدورة الاستثنائية.

إن رأي جمهورية إيران الإسلامية في المسألة ليس خافياً على أحد هنا، إلا أننا ندرك أنه في عالم السياسة الواقعية، تجرى محاولات لحل المسألة الفلسطينية بأي طريقة ممكنة. ومع ذلك، يتحتم على الجمعية العامة أن تصدر إدانة ورفض الأعمال والسياسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية، بغرض وضع حد فوري لتلك الممارسات غير القانونية.

السيد بيرتيلينغ (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البلدان المنتسبة التالية هذا البيان: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وهنغاريا. وتؤيده أيضاً آيسلندا وليختنشتاين.

لقد جرت مناقشات مكثفة في الأسابيع الماضية بشأن مسألة الخطط الاستيطانية في جبل أبو غنيم/هار حوما، وذلك في جلسات رسمية لمجلس الأمن يومي ٥ و ٦ ويوم ٢١ آذار/مارس، وهنا في الجمعية العامة يوم ١٢ آذار/مارس على حد سواء. وأوضح الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشات على نحو مستفيض موقفه من مسألة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية.

ولا سيما القدس الشرقية. ولا شك أن ممارسة حق النقض ضد اعتماد مشروع قرار يشجب فقط الأعمال الإسرائيلية المخالفة للقانون قد ألحقت الأذى بمصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبقضية حكم القانون والعدالة والإنصاف.

إن العديد من تقارير ووثائق الأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير السنوية للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، توفر أوصافاً مستفيضة للممارسات المنتظمة واللاإنسانية للنظام الصهيوني، التي تشمل الاعتقالات التعسفية الجماعية، واحتجاز الفلسطينيين وإطلاق النار عليهم، وختم ديارهم بالشمع الأحمر أو هدمها، والإغلاق الداخلي للأراضي.

ولقد تعرضت الأراضي المحتلة في العام الماضي وللمرة الأولى لإغلاق داخلي كامل، مما أدى إلى نشوء مصاعب كبرى في الحياة اليومية لسكانها. ولقد رتبت عمليات الإغلاق هذه آثاراً مدمرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأراضي المحتلة، وأسفرت عن قدر كبير من المعاناة. فينبغي لهذه الدورة الطارئة للجمعية العامة أن تدين بأشد العبارات الممكنة تلك الممارسات الإسرائيلية، فضلاً عن قرار بناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية.

إن مصادرة الأراضي وبناء مشاريع إسكان جديدة عن طريق استعمال القوة الوحشية، والتخويف، والترحيل "الهادئ" أمران كانا دائماً في العقود الماضية جزءاً لا يتجزأ من الخطة الصهيونية الكبرى لإدامة احتلالها للأراضي الفلسطينية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الإحصاءات والأرقام تشير إلى أن الزيادة في عدد المستوطنين خلال السنوات الأربع الماضية كانت أكبر زيادة في أي وقت من الأوقات، الأمر الذي يدل على وجود ثنائية آثمة في الخطة الإسرائيلية. فمن حيث الظاهر، يظهرون أنفسهم وكأنهم منخرطون في عملية السلام، في حين أنهم من الناحية العملية يستولون في الوقت نفسه على المزيد من الأراضي، ويقومون بترحيل المزيد من الفلسطينيين، ويسبّبون المزيد من السخط. وإن سياستهم المتمثلة في توسيع المستوطنات اليهودية تتماشى مع استراتيجية النظام الإسرائيلي الطويلة الأجل الموجهة نحو التهويد

سليبي، وإن إسرائيل بمواصلتها له تتحدى نداء المجتمع الدولي بالوقف الفوري لأعمال البناء.

وتطلب بروني دار السلام إلى إسرائيل أن توقف أعمال البناء فوراً، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يقنع إسرائيل بإلغاء قرارها المتعلق بمشروع المستوطنة. ونود كذلك أن نحث القيادة الإسرائيلية على تجنب كل الأنشطة التي من شأنها أن تحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه.

ويحدونا الأمل بأن تعكس الجمعية العامة المشاعر القوية التي أعرب عنها مؤخراً جميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وسنؤيد اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتوجه إليكم بوافر الشكر على جهودكم المتواصلة وكلي ثقة بحكمتمكم في قيادة أعمال هذه الدورة والوصول إلى نتائج إيجابية وخيرة. كما أتوجه بجزيل الشكر وأسمى التقدير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان على الجهود الكبيرة التي بذلها لعقد هذه الدورة ولمتابعة أعمالها وما سينجم عنها.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن أسمى تقديري لكافة الدول التي لبث النداء العادل لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) لعام ١٩٥٠، الذي يرتب في أحد مبادئه الرئيسية على الجمعية العامة المسؤولية عن تناول كل ما من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين في حال فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الشأن. وبالتالي، فإن هدف هذه الدورة هو "دراسة الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" والخروج بتوصيات إلى الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات جماعية.

لم يكن يخطر على بال أحد أن يسمع في هذه المنظمة من يقول في أكثر من مناسبتين بل ثلاث بأن الأمم المتحدة ليست هي المكان المناسب لبحث ومكافحة السياسة الإسرائيلية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى المحتلة بما فيها الجولان السوري

وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة يوم ١٢ آذار/ مارس، اتخذت بالأغلبية الساحقة قرار يشجب قرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على خطط للبناء في جبل أبو غنيم/هار حوما، ويحث إسرائيل على الامتناع عن البدء الفعلي بأنشطة البناء.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً مع القلق بحقيقة أن إسرائيل باشرت بالفعل أنشطة البناء في جبل أبو غنيم/هار حوما، بغرض بناء مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، ضمن حدود بلدية القدس، مثلما تحددها إسرائيل من طرف واحد.

إن الاتحاد الأوروبي يستنكر هذا الواقع، لأنه يشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة ويحكم مسبقاً على نتائج مفاوضات المركز النهائي. ولذلك ينبغي تعليق العمل الجاري في جبل أبو غنيم/هار حوما.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استيائه العميق من أعمال العنف التي حدثت في الأسابيع الماضية. وفي هذا الوقت الحاسم، من الأهمية القصوى أن يمارس كلا الطرفين ضبط النفس وأن يعودوا إلى إجراء حوارهما السياسي بشأن جميع المسائل الخلافية أو الخاضعة للتفاوض. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى الطرفين أن يبذلا كل جهد من أجل إعادة تنشيط عملية السلام وأن يمتنعا عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرضها للخطر.

السيد نور (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

إن الأعمال التي قامت بها مؤخراً السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية ينبغي أن تكون مصدر قلق عميق لأعضاء المجتمع الدولي، لأنها تمثل نكسة لآمالنا في عملية السلام وآفاق التسوية العادلة والشاملة في الشرق الأوسط.

وتعتبر بروني دار السلام أن بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم يتعارض مع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومع القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأحكام لاهاي لعام ١٩٠٧، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهو عمل

حين اتخذت من السلام خيارا استراتيجيا على أن تنتهج إسرائيل بالمقابل ذات النهج، وأن يكون السلام الاستراتيجي خيارا حقيقيا لها أيضا.

رابعا، إن لجوءنا إلى الأمم المتحدة أربع مرات خلال فترة شهرين لهو خير دليل على استئثارنا بخطورة السياسة التصعيدية التي تنتهجها إسرائيل وإمعانها في تنفيذ نشاطاتها الاستيطانية ضاربة عرض الحائط بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥١ في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة، بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، وكذلك باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والتي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية وكذلك الأراضي العربية الأخرى المحتلة بما فيها الجولان السوري وجنوب لبنان.

اسمحوا لي أن استخلص في ضوء ما تقدم أن الأمم المتحدة هي البيت الكبير والأصيل الذي كنا نلجأ إليه على الدوام، وطلجاً إليه الآن، وسنلجأ إليه مستقبلا، انطلاقاً من إيماننا العميق بمسؤولية الأمم المتحدة في معالجة الصراع العربي الإسرائيلي وتطورات القضية الفلسطينية بكل أبعادها وبمختلف جوانبها وبكافة مراحلها، آخذين بعين الاعتبار أن هذا لا ينتقص من دور راعي عملية السلام بل يدعم دورهما في دفع عملية السلام في المنطقة.

ماذا يعني السلام الذي نتحدث عنه؟ وماذا يعني السلام الذي نتحدث عنه إسرائيل؟

إن السلام الذي نتحدث عنه هو السلام المبني على أسس ومرجعيات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ القائمة على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهذا ما التزمنا به منذ بداية مدريد. لكن السؤال الذي يحتاج إلى جواب واضح هو: ماذا يعني السلام الذي نتحدث عنه إسرائيل بصورة مستمرة؟

أولاً، إن سلام إسرائيل هو لايات رئيس وزراء إسرائيل المعروفة، وهي لا، للانسحاب من الجولان السوري، ولا، للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا لدولة فلسطين. وقد أضاف إليها لا رابعة

المحتل. إنه فعلا موقف يبعث على الاستغراب، لأن الجميع يدرك أن الصراع العربي الإسرائيلي وتطورات القضية الفلسطينية قد ولدت في رحم الأمم المتحدة وعاشت في قلب وعروق أجهزتها الرئيسية ووكالاتها المتخصصة. كما يعرف الجميع أيضا أن سجلات الأمم المتحدة ومكتباتها تنوء بألاف الصفحات من القرارات والبيانات والتقارير والمقررات التي واكبت تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وآخرها القرارات التي صدرت عن الدورة ٥١ للجمعية العامة المتعلقة بمختلف جوانب الاستيطان الإسرائيلي والسيادة على مصادر المياه والثروات الوطنية، إضافة إلى القرارات الخاصة بالحالة في الشرق الأوسط والقدس والجولان، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

أعتقد أن اللجوء إلى الأمم المتحدة حق لنا، بل واجب علينا بغية التعاون مع جميع الدول المحبة للسلام العادل والحقيقي لإنقاذ عملية السلام التي تعمل إسرائيل بصورة حثيثة على تقويضها. وهنا لا بد من طرح السؤال التالي: لماذا طالبنا بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في النقاط التالية:

أولاً، فشل مجلس الأمن - وبكل مرارة - مرتين خلال شهر آذار/مارس الماضي في الاضطلاع بمسؤولياته بسبب استخدام دولة دائمة العضوية حق النقض الذي نعتقد من جهة بأنه كان بمثابة الضوء الأخضر لرئيس وزراء إسرائيل لمواصلة نشاطاته الاستيطانية حتى هذه اللحظة، كما كان من جهة أخرى أمرا معبرا عن الاستهتار بمشاعر الشعوب العربية والإسلامية والمسيحية التي ترتبط ارتباطا تاريخيا وروحيا بالقدس.

ثانياً، جاء طلب عقد هذه الدورة تنفيذا لقرارات صدرت عن القمة الخاصة للمؤتمر الإسلامي التي انعقدت في إسلام آباد، واجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة، وكذلك اجتماع لجنة القدس في الرباط، ومؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز في نيودلهي.

ثالثاً، إن الصيغة التي استندت إليها المجموعة العربية لدى مطالباتها بعقد هذه الدورة، وهي "متحدون من أجل السلام"، إنما تترجم من جديد الإرادة العربية الصادقة التي عبرت عنها القمة العربية في القاهرة،

المحتل مرفوض، وأن الانسحاب من جنوب لبنان مرتبط بشروط تتناقض مع قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي ينص على انسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط.

إن حكومة إسرائيل الحالية ترفض حتى الاعتراف بالالتزامات التي وافقت عليها الحكومة السابقة، وهي التزامات اتخذت بشأنها قرارات وصيغت ووصفت بصورة تجعلها ملزمة. وتقضي هذه الالتزامات التي تم التوصل إليها قبل وقف المفاوضات والمودعة لدى الراعي الأمريكي بانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن تنصل الحكومة الإسرائيلية من هذه الالتزامات والتعهدات هو جزء من السياسة الإسرائيلية التي استبدلت السلام بالتوسع وبناء المستوطنات. إذا كانت إسرائيل تتنصل من التعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها قبل توقف المفاوضات، وإذا كانت إسرائيل تتنكر للاتفاقات التي وقعتها مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، فهل يمكن أن تقولوا لي ما هو السلام الذي تريده إسرائيل؟ وهل هذا كله يحقق السلام؟ وهل هناك مصلحة لسورية وللأطراف العربية، في ضوء ذلك، في سلام لا يعيد الأرض والحقوق لأصحابها؟

إن عملية السلام، كما قال السيد الرئيس حافظ الأسد، يجب أن تنجح لأن في السلام مصلحة للجميع ومصلحة للمنطقة ولشعوب العالم، لكنه من المهم أن تحشد دول العالم في الغرب والشرق عزميتها وإمكاناتها من أجل أن ينتصر السلام الذي يعني العدل، لأنه إذا لم يكن العدل جزءاً عضويًا من السلام، وليس مفصولاً عنه، فإنه ليس سلاماً بل هو استسلام، وإن نجاح عملية السلام ينعكس إيجابياً على شعوب المنطقة وشعوب العالم، وسيوفر السلام على الجميع الكم الهائل من الضحايا البشرية ومن الإمكانيات متعددة الوجوه التي يمكن أن تستخدمها الشعوب لرفع مستوى رفاهها وازدهارها. وقد أكد السيد رئيس الجمهورية العربية السورية أننا سنظل مع السلام بمجمل عناصره معرباً عن الأمل بأن يتوجه الجميع نحو هذا الهدف المنشود.

لقد أكدت سورية دائماً وتؤكد اليوم أن خيارها الاستراتيجي من أجل تحقيق السلام يقتضي الانسحاب

هي لا لوقف الاستيطان في القدس الشرقية، مؤكداً ذلك بعد نجاحه من أزمته الداخلية الأخيرة.

ثانياً، إن سلام نتناهو هو مواصلة الحكومة الإسرائيلية القيام بسلسلة من الأعمال والنشاطات الاستيطانية المتمثلة ببناء مستعمرة في راس العامود، وهدم مبنى جمعية برج اللقلق للخدمات الاجتماعية في القدس، وفتح النفق الذي يمر تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى وإبقائه مفتوحاً رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ (١٩٩٦).

ثالثاً، إمعان الحكومة الإسرائيلية في تحديها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع القدس، وانتهاكها للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، واعتداءات السلطات الإسرائيلية المتواصلة على حقوق العرب والمسلمين والمسيحيين في القدس الشرقية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

رابعاً، ممارسة إسرائيل لسياسة القبضة الحديدية على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بالإضافة إلى ممارستها سياسة تشجع على مناخ تغذية التطرف اليميني بتنفيذ خطة الجنرال أهارون ياريف والجنرال رعنعام زئيفي الهادفة إلى طرد وترحيل السكان المدنيين الفلسطينيين مستخدمين عبارة ما يسمى بتنقية الدولة العبرية من الوجود العربي، وهذه العبارة كما ترون وكما تسمعون هي أعلى مراحل العنصرية والفصل العنصري. وتدق الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الإسفين تلو الإسفين في جسم عملية السلام لتقويضها.

إنه لأمر مؤسف وخطير أن عملية السلام التي انطلقت في مدريد تبدو الآن وهي تحتضر بسبب انقلاب الحكومة الإسرائيلية الحالية على كل ما بذل من جهود وما تحققت من التزامات على مدى السنوات الخمس الماضية. إن موقف الحكومة الإسرائيلية متمسك بالرفض المطلق لكل مقومات السلام التي اتفق عليها سابقاً، كما يتسم بالإلغاء الكامل لعملية السلام.

في الإجابة على الأسئلة أعلاه، لا بد وأن نبين أن إسرائيل تنتهج أسلوب المراوغة حين تتحدث عن السلام. فما هو هذا السلام الذي تتحدث عنه إسرائيل ما دامت تعلن بشكل واضح أن الانسحاب من الجولان

فإن الجمعية العامة مدعوة إلى تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها واتخاذ كل الإجراءات اللازمة للوقف الفوري والشامل لتنفيذ إنشاء مستعمرة جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية المحتلة، وكذلك وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية وبخاصة في القدس والأراضي العربية الأخرى بما فيها الجولان السوري المحتل.

خامسا، اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧.

سادسا، إن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة المنعقدة في إطار صيغة "متحدون من أجل السلام" مطالبة بتحمل مسؤوليتها من أجل إنفاذ عملية السلام التي عملت الحكومة الإسرائيلية على إيصالها إلى طريق مسدود بل إلى تقويضها. وفي هذا الصدد، نحث راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي على إيلاء عملية السلام جدية ترقى إلى مستوى المخاطر التي تحيق بهذه العملية والتي أراد لها رئيس وزراء إسرائيل الحالي الاحتضار، وبالتالي العبث بالأمن والسلم في المنطقة والعالم.

سابعا، نحث الجمعية العامة على اتخاذ إجراءات عملية لوقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة للأنشطة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس باعتبار أن هذه النشاطات غير شرعية.

إن موقف سوريا إزاء السلام ثابت لا تراجع فيه وخاصة أن سوريا قد أكدت مرارا تمسكها بأسس ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ودعت إلى استئناف محادثات السلام من النقطة التي توقفت عندها بهدف متابعة البناء على ما تم إنجازه وعدم إضاعة جهود مضمّنة بذلت خلال خمس سنوات من التفاوض بين الأطراف المعنية. إن من يعمل على إضاعة هذه الجهود مهما أكثر من الحديث عن السلام، لا يمكن أن يكون جادا في السلام الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة والعالم. إن تحقيق السلام في المنطقة يستدعي التحرك الدولي المخلص والسريع والنزيه والجدى قبل فوات الأوان.

الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام. علينا جميعا وفي إطار صيغة "متحدون من أجل السلام" مسؤولية إيلاء قضية السلام الأولوية التي تستحقها لأن السلام هو الطريق إلى تحقيق الأمن.

في ضوء كل ما تقدم نود أن نبين التالي: أولا، إذ تدين بلادي السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وتحدي إسرائيل المستمر لإرادة المجتمع الدولي، فإنها تحمل إسرائيل كل المسؤولية بسبب تنصلها من عملية السلام، وتصعيد العنف والتوتر في المنطقة، وقلب مناخ التوجه السلمي إلى جو يسوده التهديد والحرب، الأمر الذي أكدته مؤخرا رئيس وزراء إسرائيل السابق شمعون بيريس حين صرح في ٨ نيسان/أبريل بقوله إن حكومة نتانيا هو تتحرك باتجاه الحرب.

ثانيا، من الطبيعي أن تكون سورية متضامنة مع الشعب الفلسطيني ومع أطفال الحجارة الذين يجابهون أعتى قوة عسكرية مدججة بأحدث الأسلحة والتقنية، مدافعين عن حقوقهم المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، هذا الدفاع الذي تضمنه الميثاق الدولية. وفي هذا الإطار، لا بد من طرح السؤال بأي مفهوم أخلاقي يسمى طفل الحجارة الذي يدافع عن أهله وبيته وأرضه إرهابيا، بينما جندي الاحتلال بكل قوته وجبروته وممارساته الإرهابية اليومية، وكذلك المستوطن الإسرائيلي المدجج والغازي، والذي يهاجم البيوت والمساجد لاقتلاع المواطنين الفلسطينيين والاستيطان في أرضهم يسمى حمامة سلام؟ في أي منطق هذا؟

ثالثا، إذا كانت منطقتنا عادت لتعيش أيام الحرب الباردة، فإن مرد ذلك إلى السياسة المتطرفة والمتعصبة والسياسة العدوانية والتوسعية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، سواء في الأراضي العربية المحتلة أو إزاء عملية السلام.

رابعا، إن السياسة الاستيطانية ليست حديثة العهد، بل متجذرة في التاريخ. إلا أن الجديد فيها أنها بدأت تتكثف وتأخذ منحى خطيرا طال مدينة القدس بهدف تهويدها وطرد الفلسطينيين منها وبناء عليه،

وعلاوة على ذلك، إننا نخشى أن تثير التدابير التعسفية التي اتخذتها إسرائيل بين الشعب الفلسطيني موجة من الغضب والإحباط تترتب عليها آثار لا يمكن التنبؤ بها ومؤلمة في معظم الأحيان.

وفي هذا المقام، توصلت مختلف المحافل الدولية، خارج الأمم المتحدة إلى نتيجة مفادها أن قرار إسرائيل الأخير غير مقبول. ولهذا دعا الاجتماع الوزاري الأخير لجامعة الدول العربية المعقود في القاهرة، والاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في إسلام آباد، واجتماع لجنة القدس المعقود مؤخرا في الرباط، برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، والاجتماع الوزاري الثاني عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في نيودلهي، إلى اتخاذ تدابير ملموسة لوقف التجاوزات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي المحتلة.

لقد بعثت عملية السلام في الشرق الأوسط على الأمل في إيجاد حقبة جديدة من السلم، والاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني الذي ناضل وتحمل المعاناة لوقت طويل جدا من أجل حقوقه. وكانت عملية السلام تستهدف تعزيز القضاء على الخلافات واحترام مصالح واحتياجات جميع شعوب المنطقة. وقد كنا مقتنعين بأن هذه العملية ستكون إيذانا بحقبة جديدة من العلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية. لكننا مضطرون لأن نلاحظ أن تدابير إسرائيل الانفرادية تدفعنا إلى الوراء لأنها تعود إلى الماضي الذي تمنينا جدا تجاوزه.

ويقينا فإن النتائج المحرزة حتى الآن في عملية السلام لها قيمة تاريخية. ولإسرائيل الآن أن تنفذ على نحو صارم أحكام مختلف الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين. وقد كان من المقرر أن يتبع الاتفاق الأخير بشأن الخليل مفاوضات بشأن مسائل خلافية أخرى، وعلى نحو أكثر تحديدا بشأن مركز القدس في المستقبل ومشاكل المستوطنات، واللاجئين والحدود، بالإضافة إلى المركز الدائم للأراضي المحتلة.

إن عملية السلام والاتفاقات التي أبرمتها الأطراف المعنية في الشرق الأوسط يجب أن تنفذ تنفيذا كاملا وبطريقة متماسكة وعادلة، وليس بطريقة انتقائية أو عشوائية أو مشروطة. ونطلب إلى المجتمع الدولي، ولا سيما راعيا عملية السلام، أن يعارض القرار المتعلق بالمستوطنات الجديدة لكفالة عدم عكس مسار العملية.

السيد عمار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
اسمحوا لي أن أنقل إلى الرئيس امتنان مملكة المغرب وأسمى تقديرها. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمتنا، على جهوده الدؤوبة وقيادته الحكيمة.

نجتمع مرة أخرى لمناقشة قرار حكومة إسرائيل ببناء مستوطنة جديدة. ويشعر وفد المغرب ببالغ القلق إزاء قرار إسرائيل الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ بمواصلة سياستها غير القانونية في بناء المستوطنات في مدينة القدس. إن القرار بإنشاء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم في القطاع الشرقي من القدس، هو آخر محاولة على قائمة المحاولات الصارخة لأن تقرر مسبقا نتائج مفاوضات المركز النهائي بشأن القدس، بتغيير المركز القانوني والتكوين الديموغرافي للمدينة المقدسة.

لقد شهدنا إسرائيل، شهرا بعد آخر، تعتمد سلسلة من السياسات والإجراءات، كان آخرها القرار ببناء مستوطنة أخرى في منطقة راس العمود، وفتح نفق ضمن محيط الحرم الشريف وإغلاق مكاتب السلطة الفلسطينية في القدس، وقد خلقت هذه الأعمال فعلا حالة جديدة على الأرض لا تضر بالشعب الفلسطيني فحسب ولكن أيضا بعملية السلام ذاتها.

ولم تكن هذه الأعمال مقبولة عند وقوعها وليس مقبولة اليوم؛ وستظل غير مقبولة في المستقبل. إنها تنتهك بوضوح قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، التي تحظر أي إجراء يمكن أن يغير المركز القانوني، والتكوين الديموغرافي والدور الحضاري للقدس. وهي لا تتفق أيضا مع إعلان المبادئ، ونص وروح الاتفاقات التي تلتها، ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الدولة القائمة بالاحتلال، وهي في هذه الحالة إسرائيل - إجراء تغييرات دائمة في الأراضي التي تحتلها وتوطين أي قسم من سكانها هناك.

ولا بد من إدانة قرار إسرائيل الأخير بإنشاء مستوطنات جديدة بالنظر إلى أن عملية السلام قد بدت وهي تعود إلى ما يشبه الحالة الطبيعية رغم تسوية إسرائيل ومحاولاتها إعادة تفسير الاتفاقات المبرمة بالفعل. واليوم فإن كل ذلك - ولا سيما الثقة المتبادلة التي بنيت بصبر بالغ طوال السنوات الأربع الماضية - تعرضه إسرائيل للخطر.

لذا فإن السودان يدين هذا الإجراء الإسرائيلي ويدين قمع المدنيين العزل، ويطلب من الجمعية العامة من واقع الالتزام بالمواثيق والعهد الدولية التي ارتضتها الأطراف الاضطلاع بمسؤولياتها التامة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، والطلب إلى إسرائيل الوقف الفوري لهذه الإجراءات التي تمس مشاعر المسلمين وأصحاب الديانات في جميع أنحاء العالم. كما ينبغي مطالبة إسرائيل بالتوقف عن أي سياسات تهدف إلى تغيير الطابع الديمغرافي والقانوني لمدينة القدس والأراضي العربية المحتلة على أساس مبادئ الميثاق التي ترفض ضم الأراضي عن طريق القوة.

إن السودان تضامنا منه مع حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية والتزاما منه بمقررات القمة العربية في القاهرة، والإسلامية في إسلام آباد وقرارات وزراء الخارجية العرب والمسلمين، يدعو الجمعية العامة بوصفها الجهاز الأكثر ديمقراطية لوقف السياسات غير القانونية في القدس، كما يدعو الدولتين راعيتي عملية السلام للضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي يطالب بوقف النشاط الاستيطاني وتفكيك المستوطنات القائمة، والتأكيد على أن النشاطات الاستيطانية تشكل خرقا للقانون الدولي. كما نؤمن بأن هذه النشاطات الاستيطانية التي تتعارض مع روح ومبادئ السلام إذا لم يتم احتواؤها ستعود إلى دق الأسفين الأخير في نعش عملية السلام وسيرها.

إن السودان يؤمن إيمانا راسخا بأن السلام العادل والشامل والدايم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا تخلت إسرائيل عن سياسات الاستيطان وانسحبت من كافة الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس والجولان السوري، التي احتلتها عام ١٩٦٧ وجنوب لبنان بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وبرهنت على احترامها لكافة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما يفرض عليها وضعها كقوة احتلال الاعتراف بأن مدينة القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومهوى قلوب المسلمين والمسيحيين على السواء تنطبق عليها نصوص اتفاقية جنيف الرابعة مثلها مثل بقية الأراضي العربية المحتلة.

وليس لدى المملكة المغربية أي خيار سوى تأييد السلام والالتزامات التي تم التعهد بها لاحترام جميع متطلبات السلام. ويدرك بلدي إدراكا كاملا المصير الذي سيلقاه الشرق الأوسط إذا فشلت عملية السلام. ولا يمكن أن يحل السلام الدائم ما لم تقم جميع الأطراف باختيار السلام القائم على العدالة والاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة والمتطلبات المتفق عليها سابقا.

ولا يمكن لشعوب المنطقة أن تحصد ثمار السلام إلا نتيجة للشجاعة واحترام الالتزامات التي تعهد بها زعمائها. ويحدونا الأمل في أن يصبح هذا السلام حقيقة للأجيال التي عاشت في خوف وريبة وعنق طيلة عقود عديدة. ويجب أن تبني إسرائيل الثقة وليس المستوطنات.

السيد التني (السودان): إن وفد بلادي يؤمن بأن عقد هذه الدورة الطارئة الخاصة للجمعية العامة يأتي في وقت تمر فيه القضية الفلسطينية وقضية السلام في الشرق الأوسط بمنعطف خطير يتمثل في قرارات الحكومة الإسرائيلية الحالية بالاستمرار في سياسة بناء المستعمرات وتهويد القدس الشريف وتذويب هويتها العربية.

إن عقد هذه الجلسة الطارئة للجمعية العامة تحت شعار "الاتحاد من أجل السلام" يأتي في وقت فشل فيه الجهاز المناط به حفظ الأمن والسلم الدوليين في أن يضطلع بمهامه تجاه حفظ الأمن والسلم في الشرق الأوسط مرتين في أقل من شهر.

إن الإجراء الذي عمدت إليه الحكومة الإسرائيلية في بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، وما تبع ذلك من قمع دموي عنيف للمدنيين العزل الذين عبروا عن رفضهم لهذا الإجراء الذي يمس مدينة القدس، يخالف مخالفة صريحة قرار مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٧٦ (١٩٨٠) اللذين يعتبران الإجراءات الإسرائيلية في القدس لاغية وباطلة. ويطلب السودان من الأمم المتحدة الضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن المدينة وتمكين المواطنين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، من أداء شعائهم الدينية.

إن هذه الممارسات ستؤدي حتما إلى كارثة تترتب عليها عواقب وخيمة على شعوب ودول الإقليم وستكون لها نتائج فادحة على السلم والأمن الدوليين.

باتت تهدد بالخطر الجسيم السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وللأسف الشديد فشل المجلس مرتين في القيام بمسؤولياته بسبب ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض واستمرت إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، واستمرت في قمعها الوحشي لانتفاضة الشعب الفلسطيني واستمر التوتر يتصاعد في المنطقة.

إن استمرار إسرائيل في انتهاك أبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني ولقرارات الأمم المتحدة ومنها قرارات مجلس الأمن نفسه ما كان ليتم لولا الدعم اللامحدود الذي تقدمه لها الولايات المتحدة ومن ذلك الدعم تعطيل أي دور لمجلس الأمن وممارسة الضغوط لمنع انعقاد الدورة الخاصة الطارئة هذه. إن استمرار هذه السياسات سيؤدي بالمنطقة وبالعالم إلى أفدح الكوارث، لأنه سيعني الغياب المطلق للقانون والسيادة المطلقة لمنطق القوة الغاشمة.

إن هؤلاء الذين يعطلون دور مجلس الأمن إذا ما تعلق الأمر بالتوسع الإسرائيلي ويدعون أنه لا يمكن تحقيق السلام من خلال قرارات مجلس الأمن، لا يتورعون عن استغلال نفس هذه الآليات أبشع استغلال لتنفيذ أغراضهم السياسية ضد الشعوب.

إنهم يمنعون مجلس الأمن من إدانة الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لقرارات المجلس نفسه ولمشاعر ومقدسات العالمين الإسلامي والمسيحي، وبنفس الوقت لا يتورعون عن دعوة المجلس إلى الاجتماع صباحا ومساءً ولثمانية أيام متواصلة خلال هذا الشهر سعياً وراء إدانة رحلة للحجاج العراقيين إلى الأراضي المقدسة في مكة المكرمة.

إن عقد الدورة الاستثنائية الطارئة هذه والقرار الذي ستعتمده تجاه الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية إنما هما رسالة قوية من أجل إعلاء دور الأمم المتحدة، ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ورسالة قوية من أجل العدل والسلام ونبذ الانتقائية والازدواجية والكيل بمكيالين.

السيد بيرغ (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بالدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن الأعمال

ويجدد وفد بلادي إدانته للإجراءات الإسرائيلية الأخيرة ويدعو إلى أن تتخلى إسرائيل عن هذه السياسات التي من شأنها جر المنطقة إلى المواجهات وعدم الاستقرار من جراء ممارسات إسرائيل ضد شعب الأرض المحتلة الأعزل، وسماحها لمستوطنيتها المسلحة بإرهاب الشعب الفلسطيني وإفراغ أرض فلسطين من شعبها العربي.

لهذا فإن وفد بلادي وهو يتبنى مشروع القرار المقدم إلينا في الوثيقة A/ES-10/L.1، يدعو جميع الدول الأعضاء إلى ضم صوتها إلى صوت الحق حتى يتحقق السلم ويعم الأمن منطقة الشرق الأوسط وتعلن دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد حمدون (العراق): سيدي الرئيس، إن انعقاد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة هذه إنما هو تعبير بليغ عن إدراك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضرورة أن تؤدي الجمعية العامة دورها المرسوم في الميثاق في حفظ السلم والأمن الدوليين، والتصدي للآثار المدمرة للسياسات التوسعية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

لقد قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ باتخاذ قرار بناء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم ضمن الحدود البلدية الموسعة لمدينة القدس وذلك بهدف تثبيت حقائق جديدة على الأرض تخدم مخطتها التوسعية الاستيطاني وتخدم سياساتها في التطهير العرقي.

ولقد أثار هذا القرار غضب واستنكار المجتمع الدولي، فهو انتهاك صارخ جديد لحقوق الشعب الفلسطيني، وهو استمرار لسياسات سلب الأرض بالقوة، وهو انتهاك للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة، وإضافة إلى كل ذلك فهو يمس بالصميم المركز القانوني والتركيبة السكانية للقدس الشريف وما تمثله من قيمة روحية ليس فقط للأمة العربية وإنما أيضاً للعالمين الإسلامي والمسيحي.

وحال إعلان إسرائيل نيتها الشروع ببناء المستوطنة في القدس الشرقية توجّهت المجموعة العربية إلى مجلس الأمن من أجل أن يتخذ المجلس قراراً واضحاً لوقف السياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي

إن الأعمال التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في القدس وفي بقية الأراضي المحتلة غير قانونية، إذ تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتجاهلا كاملا لقرارات الأمم المتحدة. ومما لا يثير الدهشة إذن أن تؤدي هذه الأعمال إلى نشوء حالة تهدد، على نحو خطير، السلام والأمن في المنطقة. وينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تتحمل مسؤولية كاملة عن حالة التوتر القائمة حاليا وأعمال العنف التي تستبد بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونحن نعتقد أن اتفاقات السلام التي وقعتها حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تمثل أساسا راسخا لكفالة الأمن للجميع وبناء السلام في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. ولا يمكن للقرارات التي تتخذ من جانب واحد إلا أن تعمل على اضمحلال وتقويض الثقة والتعاون المتبادلين الضروريين للإبقاء على عملية السلام.

لذلك، نحث الحكومة الإسرائيلية على الوفاء بالتزاماتها وفقا للاتفاقات التي توصل إليها كلا الطرفين، وعلى إظهار التزامها بتوطيد السلام في الأراضي العربية المحتلة.

والواقع أن التحدي الماثل أمام هذه الهيئة والمجتمع الدولي يكمن في كفالة وفاء الحكومة الإسرائيلية بالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها بجدية.

إن جنوب أفريقيا ستصوت لصالح مشروع القرار المعروف علينا لأنه يبعث برسالة واضحة إلى حكومة إسرائيل مفادها أن المجتمع الدولي مصمم على إعادة وضع عملية السلام على المسار الصحيح.

السيد ولد يحيى (موريتانيا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالتحية والتقدير إلى رئيس الجمعية العامة، وأن أعبر عن ثقتنا التامة بأن ما يتمتع به من حنكة سياسية ومهارة دبلوماسية سيسمح له بالوصول بأعمال هذه الدورة الطارئة إلى بر الأمان، كما كان الشأن بالنسبة لأعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة التي قادها بجدارة ومسؤولية شهد بها العالم أجمع.

الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية بعد فترة وجيزة جدا من عقد جلسات مجلس الأمن والجمعية العامة للنظر في الحالة في الأراضي العربية المحتلة، تمثل شهادة قاطعة على أن التطورات الأخيرة في المنطقة قد أصبحت باعثا خطيرا على القلق، وهو قلق أكده التصميم الراسخ على تأييد عملية السلام كما تجلى في جميع تلك المداولات.

ولقد تابعت جنوب أفريقيا بتفاؤل التطورات المتكشفة في الشرق الأوسط منذ التوقيع على إعلان المبادئ واتفاق الخليل. وبما أن هذه الصكوك قائمة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق أوسلو، فإن جنوب أفريقيا - بل في الواقع المجتمع الدولي - اعترف بها وهلل لها لكونها تمثل خطوات إيجابية نحو التحقيق الكامل للتسوية الشاملة والعادلة التي طال انتظارها في المنطقة. ولقد كنا نأمل ونعتقد أن الأطراف المعنية ستضي بالتزاماتها بتلك الاتفاقات الهامة وأن تظهر حسن النية بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تضع العقوبات في طريق تنفيذها.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية بالشروع في بناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم قد أثر تأثيرا سلبيا على عملية السلام. ونحن جميعا ندرك أن اتفاق أوسلو يطلب إلى طرفي الاتفاق تحاشي اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تؤثر تأثيرا سلبيا على مفاوضات الوضع النهائي للأراضي المعنية.

ويبدو أن حكومة إسرائيل، بشروعها في سياسة الاستيطان هذه، منخرطة في محاولة أحادية الجانب لتغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس - وهي مسألة لا يزال يتعين مناقشتها في مفاوضات المركز النهائي.

والقرار الحالي هو أيضا ابتعاد عن "مبدأ الأرض مقابل السلام"، الذي اتفقت عليه الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومناقض تماما لمبدأ "سلام الشجعان" الذي نادى به رئيس وزراء إسرائيل السابق، السيد شيمون بيريز.

المنعقدة قبل أسابيع في مدينة إسلام آباد وقرارات الدورة الأخيرة للجنة القدس المنعقدة مؤخرا في الرباط. وإن قرار إسرائيل ببناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية هو انتهاك ليس فقط للاتفاقيات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية بشأن مستقبل القدس، بل هو أيضا انتهاك للقانون الدولي ولقراري مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٧٦ (١٩٨٠) اللذين يؤكدان على أن جميع الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس ليس لها أي أساس قانوني وبالتالي تعتبر لاغية وباطلة.

إن بلادي إذ تعبر عن تأييدها لمشروع القرار المقدم إلى هذه الدورة الطارئة لتطلب في نفس الوقت من كافة الدول الموافقة على هذا القرار لما يتسم به من توازن ومسؤولية، إذ أننا بموافقتنا على هذا القرار نؤكد من جديد تمسك المجتمع الدولي بمسلسل التسوية في الشرق الأوسط ونخدم في نفس الوقت السلم والأمن العالميين.

السيد فيليشييو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن والجمعية العامة ما فتئا يؤيدان تأييدا ساحقا سلسلة الخطوات الجريئة التي اتخذها قادة الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد الذي انعقد عام ١٩٩١، وإن التوقيع على إعلان المبادئ في واشنطن فتح الطريق أمام إحراز تقدم ملموس في قطاع غزة وأريحا، وفي الخليل مؤخرا. وهذه الخطوات هي معالم على طريق التحسن التدريجي في العلاقات بين الأطراف المعنية، وهو التحسن الذي بدأ يأخذ الشكل الذي أصبح مقبولا إلى حد كبير بوصفه عملية للسلام يتعذر عكس مسارها. والبرازيل كانت ولا تزال مؤيدة قوية لهذه العملية باعتبارها البديل الوحيد الذي تتوفر له أسباب البقاء من أجل تحقيق الاستقرار عن طريق التسامح والتضامن بين جميع الشعوب في المنطقة.

ومع ذلك، فإن الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة دليل على شعور الدول الأعضاء بالقلق لدى متابعتهم التطورات الأخيرة. ولقد تم في الماضي القريب التغلب على التحديات التي تواجهها عملية السلام. وبالمثل، يجب التصدي لما تبقى من تحديات بنفس العزيمة التي أسفرت عن تحقيق نتائج هامة في السنوات القليلة الماضية. وإذا لم يكن هناك نية متمعدة للتراجع عن الالتزام بالسلام - ولم نستمع إلى أي بيان يعرب عن ذلك - فلا يمكن أن يسمح

كما أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على ما بذله من جهود متواصلة مكنت من عقد هذه الدورة الطارئة التي تقدمت الدول العربية مجتمعة بطلب انعقادها بعدما تأكدت من أن هناك خطرا حقيقيا أصبح يهدد مسار العملية السلمية في الشرق الأوسط. والشكر الموصول أيضا لكافة الدول التي رأت أن الواجب والمسؤولية يحتمان عليها مساندة هذا المسعى العربي الرامي إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة، الأمر الذي يبرهن من جديد على تمسك المجتمع الدولي بضرورة نهوض الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

على إثر قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بإنشاء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية وما نتج عن ذلك من توترات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن قلق واستياء في العالمين العربي والإسلامي، بل وفي العالم أجمع، وبعدها لم يتمكن مجلس الأمن في اجتماعين متتاليين من اتخاذ القرار المناسب لمواجهة هذه الحالة المتأزمة، وبعدها تم تجاهل القرارات والتوصيات التي صدرت عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس وحركة عدم الانحياز، لم يبق هناك من ملاذ قانوني، وفقا للقواعد الإجرائية للأمم المتحدة، غير اللجوء إلى هذه الدورة الاستثنائية العاجلة التي نجتمع اليوم في إطارها، والتي تعلق عليها بلادي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أهمية خاصة.

إن الواجب الأخلاقي والقانوني يفرض على هذه الدورة أن تواجه بمسؤولية وجدية الخطر الذي يهدد اليوم مسلسل السلام في الشرق الأوسط نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مدينة القدس الشرقية، تلك الإجراءات التي تعد انتهاكا ليس فقط للقانون الدولي، وبالتحديد أحكام لاهاي لسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، بل انتهاكا أيضا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة والمعاهدات والاتفاقات التي وقعت عليها إسرائيل بمحض إرادتها مع الأطراف الأخرى في العملية السلمية في الشرق الأوسط.

إن موضوع القدس موضوع حساس بالنسبة لجميع الأديان السماوية وخاصة بالنسبة إلينا كمسلمين، وهو ما عبرت عنه بوضوح وجللاء قرارات القمة الإسلامية

القدس الشرقية المحتلة. وإن التدهور الخطير للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة ذلك القرار يبعث على شعور المجتمع الدولي بقلق عميق إزاء احتمالات نجاح عملية السلام التي تم الشروع بها في مدريد على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي هذا المناخ الذي يسوده التوتر، من واجب الجمعية العامة أن تتخذ التدابير اللازمة لإنقاذ عملية السلام التي تلتزم بها جميعا هنا التزاما عميقا. وهذا أمر بالغ الحيوية لأن مجلس الأمن لم يتمكن من كفالة إسماع صوت العدالة.

وفيما يتعلق بإنقاذ السلام، يعتقد بلدي أن التنفيذ الصارم والكامل لاتفاقات السلام التي أبرمت بالفعل هو الأمر الوحيد الذي يمكن جميع الأطراف على نحو لا لبس فيه من ترجمة الرغبة في إحلال السلام الذي يشكل دافعا لها والذي تنشده بوضوح في هذه الدورة إلى أفعال. وفي هذه المرحلة من المفاوضات، يجب بالتالي أن يمنع المجتمع الدولي حدوث أي تغيير جغرافي أو ديمغرافي يمكن أن يحكم مسبقا على المركز الدائم للقدس، ويجب أن ينظر إلى أي عمل يتخذ من أجل ذلك الغرض بوصفه عملا غير قانوني.

وفي السياق نفسه، يعتبر بلدي أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويعتبر إذن أنه يجب أن تطبق عليها جميع الأحكام المتعلقة بالأراضي المحتلة الأخرى، الواردة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء.

ولدينا السلطة لنكفل انتصار الحوار والعدالة اللذين يشكلان الأساس لمستقبل مفعم بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، مستقبل يجب أن يتضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بإنشاء دولة مستقلة له. وهكذا، وفي هذه المرحلة الصعبة من عملية السلام، يجب أن نضع كل شيء، على سبيل الأولوية، لاستعادة الثقة بين مختلف الأطراف، والإسراع بالتالي بالمفاوضات بغرض التنفيذ الكامل للاتفاقات.

وبلدي، من جهته، وهو أيد الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، يحدوه الأمل في أن تمكن هذه الدورة المجتمع الدولي من التعبير على نحو لا لبس

لشعور بالرغبة أن تتجلى من خلال التفاوض عن القانون الدولي، أو من خلال الإرهاب أو أشكال أخرى من العنف.

إن احتمالات التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لمسألة مدينة القدس تستحوذ على اهتمامنا. والإجراء المتعلق بالقدس الذي يهدد بالتقويض الشديد للتقدم المحرز في أمكنة أخرى ينبغي تفاديه مهما كلف الأمر. وتم بالفعل إظهار القدرة على وضع العداوة المتبادلة جانبا والانخراط في حوار بناء. ويجب استرداد تلك القدرة وتعزيزها من خلال إجراء مشاورات ومفاوضات مكثفة. ومفاوضات المركز الدائم بين الطرفين ينبغي أن ترمي إلى إرساء حرية العبادة والعقيدة، فضلا عن حرية وصول المؤمنين من جميع الأديان والجنسيات إلى الأماكن المقدسة دون عقبات أمامهم.

إن آمال الشعوب التي عانت طويلا في الشرق الأوسط تعززت بفعل رؤيا السلام في المستقبل. وأحرز زعماؤها، بدعم من المجتمع الدولي، تقدما كبيرا في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، فإن الحلول لن تكون دائمة إذا ساد التعنت القدرة على التوفيق. والبرازيل على اقتناع بأن أشد فرصة تبشيرا للسلام في جيل يجب تلقفها بلهفة. ونحث الطرفين على استئناف الاتصالات بحسن نية على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، وعلى السعي إلى الاستلهاهم بانجازاتها بالذات منذ مدريد، في بحثها عن السلام الدائم.

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
قبل بضعة أشهر، خلال المناقشة العامة للجمعية في دورتها الحادية والخمسين، رحب بلدي من على هذا المنبر بالتقدم المحرز في الشرق الأوسط بفضل الحوار الصعب ولكن الضروري الدائر بين إسرائيل وممثلي السلطة الفلسطينية بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية التي هي لب الصراع في الشرق الأوسط. وأعرب بلدي أيضا في تلك المناسبة عن خشيتي من أن هذه الديناميكية الإيجابية يمكن أن تتوقف إذا لم تضطلع الأمم المتحدة بدورها المناسب ألا وهو ذلك الدور الذي يبعد الشرق الأوسط عن الانزلاق في حرب جديدة لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

ولذلك رحبت النيجر بالدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للنظر في قرار السلطات الإسرائيلية بإنشاء مستوطنة جديدة في

إرساء الثقة والتفاهم المتبادل. وإن مطالب وطموحات إسرائيل لا يمكن ولا ينبغي تحقيقها على حساب مطالب وطموحات فلسطينية مشابهة، والعكس صحيح. ولا يمكن في هذا الصدد أن تتفوق أي مطالبة فيما يتعلق بمدينة القدس على المطالبات الأخرى.

إن هذه الدورة الاستثنائية الطارئة دليل واضح على أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة توافق على أن بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية يعرض عملية السلام للخطر، وأن هذه الدول على استعداد لأن تنهض وترفع صوتها من أجل حماية عملية السلام. ولم تكن الدورة الاستثنائية لتنعقد لمجرد الاعراب عن التضامن مع آمال وطموحات الشعب الفلسطيني والأمة الفلسطينية، على الرغم من عدم وجود خطأ في ذلك لأن آمالهم وطموحاتهم مشروعة. لقد انعقدت الدورة للاعراب عن ذهول الدول الأعضاء حيال التهديد الصارخ وغير اللازم لعملية السلام، ولجعل إسرائيل تفهم وتقدر الاحباط والقلق الدوليين إزاء بناء مستوطنات جديدة. ويحدونا الأمل في أن تفهم حكومة إسرائيل أيضا أن أعمالها ليست لصالح سلام إسرائيل نفسها. ومن شأن الرسالة أن تكون أكثر جهازة ووضوحا لو تكلمت الأمم المتحدة في هذه المناسبة بصوت واحد. ولكانت إسرائيل أدركت انعزال موقفها وتخلت عن بناء هذه المستوطنات الجديدة.

لقد استغرقت عملية السلام سنوات شاقة طويلة من المفاوضات حتى بلغت مرحلتها الراهنة، ولن يكون من صالح السلام الاقليمي عكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن. وإن إنشاء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية سيسفر تماما عن تلك النتيجة غير المرغوب فيها، ومن هنا كان شعور المجتمع الدولي بالقلق العميق. ونحن نأمل ونتضرع أن تعبر حكومة إسرائيل الاهتمام للقلق الدولي الناجم عن إنشاء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية، وتمثل لاتفاقات السلام نصا وروحا، وهي الاتفاقات التي أبرمتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية بمحض ارادتها.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مبدأ الأرض مقابل السلام يشكل نواة عملية السلام في الشرق الأوسط. وما فتئت إسرائيل تصر على أن مسألة بناء

فيه عن رأيه ضد بناء منازل جديدة في جبل أبو غنيم، وضد جميع التدابير الأحادية الجانب التي يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لم تكن نحلم قبل عام بأن تعقد الجمعية العامة جلسة استثنائية طارئة للنظر في الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان ثمة أمل في تحقيق حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. والمؤسف أن الأعمال التي قامت بها حكومة إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية دلت بوضوح كامل على أن هذه الفرصة يمكن أن تكون فرصة أخرى للسلام تضيع في الشرق الأوسط. ولا شك أننا نأخذ في الاعتبار حق دولة إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ومع ذلك، فإن تمتع الإسرائيليين بهذا الحق لا يمكن أن يقوم على حرمان الفلسطينيين من التمتع بحق مشابه ومساو له.

إن إسرائيل تدعي بأن القدس عاصمة لها ارتكازا على اعتبارات تاريخية وسياسية ودينية. والفلسطينيون يدعون الشيء نفسه. هذا يعني أن المركز النهائي للقدس لا يمكن أن يتقرر إلا من خلال إجراء مفاوضات جاهدة وشاملة، وليس من اتخاذ إجراء من جانب واحد. وينبغي إذن ألا يحاول أي من الجانبين إجهاض نتائج هذه المفاوضات أيا كانت الطريقة، بما في ذلك التلاعب بالخريطة الطبيعية الراهنة للمدينة. والمفهوم أن مركز القدس في المستقبل هو مسألة تبعث على الانفعال البالغ بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، لذلك لا يمكن أن يكون رهنا بعمل أحادي الجانب دون إثارة نفس الرد من الجانب الآخر.

إن بوتسوانا تمقت العنف مقنا كاملا، على الرغم من أننا في بعض الأحيان نتفهم اليأس والقنوط اللذين يشعر بهما أولئك الذين يلجأون إلى استعمال وسائل العنف للإعراب عن احباطهم، بعد تركهم دون أي بديل. والسلام والأمن لإسرائيل ينبغي ترجمتهما أيضا إلى سلام وأمن للفلسطينيين، بما في ذلك ضمان حقوقهم في جزء من القدس. ولا يمكن بناء السلام الدائم على أسس مستويات متصاعدة من الاستفزاز من جانب واحد، ولا على مقابر أبناء وبنات فلسطين واسرائيل على حد سواء. إن السلام الدائم لا يمكن إحلاله إلا عن طريق

السيد غيلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
خلال السنين التي مرت منذ أن قررت الأمم المتحدة إنشاء دولتين وجعل القدس كيانا منفصلا شهدت المنظمة نزاعات غيرت بالكامل الأراضي التي كان مقررا أن تصبح الحدود المرسومة لتلك الدولتين.

لذلك السبب، فإن بيرو، على غرار الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أيدت باستمرار وشاركت في تقديم القرارات الداعمة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في أوسلو ومدريد، فضلا عن عملية السلام التي التزم بها الطرفان المعنيان.

وبالتالي، فإن توسيع المستوطنات واستئناس بنائها، على أراض كانت معدة لمقايضتها بالسلام والأمن داخل حدود معترف بها دوليا أمران غير مقبولين ويناقضان قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. وليس مقبولا أيضا رؤية القدس مقسمة على أساس الأمر الواقع المفروض بالقوة.

إن الجمعية العامة تجتمع للمرة الثانية - الآن في دورة استثنائية طارئة - لأن الوضع النهائي للقدس، الذي كان يتعين مناقشته في نهاية عملية السلام تعرض ولا يزال يتعرض للانتهاك بفعل أعمال البناء الجارية في جبل أبو غنيم.

إن المنطقة الشرقية من القدس تحميها المبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي قررت ألا يكون لإسرائيل سيادة على تلك الأراضي.

ويجب إذن أن يوفر القانون الدولي الحماية للقدس. علاوة على ذلك، يجب احترامها احتراماً كاملاً لأن الجمعية العامة طالبت، بصورة جازمة، في القرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧، باحترام الأماكن المقدسة والحرم والأبنية الدينية، مع توفير حرية الوصول إليها وزيارتها والممر عبرها. ومن الناحية القانونية والسياسية، يجب لأي اتفاق للسلام أن يتضمن أيضاً أحكاماً مضمونة دولياً تؤكد من جديد وتكفل حرية الرجال والنساء من جميع أديان العالم في زيارة القدس التي يجب أن تكون عاصمة للقيم الروحية والإيمان والتسامح.

مستوطنات يهودية ينبغي حلها بين إسرائيل وفلسطين على أساس ثنائي، بدلا من مناقشتها في الأمم المتحدة. لكن إسرائيل أقدمت على اتخاذ قرار من طرف واحد بشأن بناء مستوطنات يهودية، انتهاكا لاتفاقاتها مع الفلسطينيين.

إن إسرائيل، باستقدامها يهودا جديدا للاستيطان في القدس الشرقية، تسعى إلى تحقيق هدفها الرامي إلى تغيير التكوين الديموغرافي والمركز القانوني للقدس الشرقية، وإلى إدامة احتلالها في نهاية المطاف للقدس الشرقية. وهذه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ومع القانون الدولي ذي الصلة، ومن الطبيعي إذن أن يندد المجتمع الدولي بها.

علاوة على ذلك، يشعر المجتمع الدولي بقلق عميق من أن هذه الأعمال الإسرائيلية ستوجد عقبة أمام الحل السلمي لمسألة الشرق الأوسط. فلا يمكن أن يكون هناك سلام في الأراضي المحتلة. ولا يمكن لإسرائيل أن تنعم بالسلام حتى إذا استعملت جبروتها لفرض السلام في الأراضي المحتلة.

إن حق الشعوب في البلدان المحتلة في السعي إلى الحرية والتحرر حق مقدس. وثمة عرف مفاده أنه حيثما يوجد احتلال وقمع، توجد مقاومة. وإذا رغبت إسرائيل صادقة في التعايش بوثام مع جيرانها العرب، فينبغي لها أن تعترف بهذه الحقيقة التاريخية.

إن مسألة الشرق الأوسط ينبغي حلها حلاً منصفاً وشاملاً ارتكازاً على مبدأ الأرض مقابل السلام. والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة له، ينبغي إحقاقها، وينبغي أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وينبغي لإسرائيل قبل كل شيء أن توقف فوراً بناءها مستوطنات يهودية جديدة في القدس الشرقية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما فتئت تقدم طوال عقود دعمها المادي والمعنوي على حد سواء لقضية الشعوب العربية العادلة. ونحن نعتز بهذا. لقد تغير العالم كثيراً. ومع ذلك، فإن تأييدنا للشعوب العربية لم يتغير قط. وسنقف في المستقبل أيضاً بثبات إلى جانب الشعوب العربية حتى تحقق قضيتها العادلة.

في تسوية النزاعات، وبالسعي بحسن نية وبروح من التعاون الحقيقي إلى إيجاد حل للصراعات والنزاعات القائمة بينها.

ومن اللازم لدى تطبيق هذه المبادئ، التشجيع على إجراء مفاوضات بين أطراف الصراع المتخاصمة في الشرق الأوسط، يمكن فيها للأطراف أن تعتمد على تفهم ودعم المجتمع الدولي والمساعدة الفعالة من الدول التي بذلت تقليدياً جهودها لمساعدة أطراف الصراع.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا، سيقرر وفد إكوادور موقفه على أساس اعتبارات سابقة ولتحقيق هدف ثابت يتمثل في الترويج لحل سلمي للمشكلة، وجمع طرفي الصراع معا، وكفالة ألا يصبح مصدرا لتجدد المواجهة.

السيد اسكوفار - سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمعنا في هذه الجلسة للجمعية العامة إلى حجج تتفاوت قوة واتجاهها. والحقيقة هي أننا موجودون هنا للنظر في مشكلة تنعكس آثارها في سياق هام لجميع أعضاء المجتمع الدولي، على الرغم من أننا لا نقلل من الأهمية الأساسية للمفاوضات الثنائية. ونظرا لأهمية هذا الموضوع، لم نأت إلى هنا لتأجيل نيران النزاع والمواجهة، وإنما للسعي إلى الاتفاق والتفاهم.

ومع اقتراب هذا القرن من نهايته، تخلصنا من التوتر العميق الناجم عن الفترة الطويلة للحرب الباردة. وتمكننا من تجنب المواجهة التي شلت العديد من المبادرات وجعلت من الصعب خلق عالم يشهد توترا أقل وثقة أكبر.

إننا نعيش الآن في فترة سمينها حقبة ما بعد الحرب الباردة، لكننا نسعى ببساطة إلى إيجاد توازنات وحلول دولية جديدة للعديد من المشاكل التي تراكمت في الماضي والمشاكل الأخرى التي اتخذت شكلا جديدا في الوقت الحاضر. لكننا، إزاء هذا كله، يجب أن نجد الجواب ونسعى إلى الوثام مع الظروف الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

ونظرا لهذه الحالة، يجب أن نحافظ على عملية السلام في الشرق الأوسط، محترمين حقوق أطراف

ومنذ عام ١٩٤٧ ضمنت الأمم المتحدة لأي عضو في هذه المنظمة الحق في اللجوء إلى الجمعية العامة لتوجيه النظر إلى أي تهديد أو خرق لنظام القدس. ويجب أن يكون هدف هذه الجمعية العامة أن تبعث إلى جميع الأطراف المعنية برسالة عاجلة مفادها أن عملية السلام ينبغي استئنافها حالا، وأن ترفض هذه الأعمال لأنها تتناقض مع الاتفاقات الدولية الراسخة.

ولا تزال بيرو ترى أن مشروع قرار الجمعية يجب أن يوجه دعوة جازمة الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من أعمال العنف من جانب أي من الطرفين أينما جرت هذه الأعمال، وكائنا من كان مرتكبها، وأيما كانت الجهة الموجهة ضدها.

السيد فالنسيارودريغز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد إكوادور أن يشدد على الجوانب التالية للمسألة قيد النظر.

أولا، إن مدينة القدس تتصف بأهمية سياسية وتاريخية ودينية خاصة. فهي المركز الذي اتسم فترة طويلة بتأثير سياسي لا ينكر في صون السلام والأمن ليس في المنطقة فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم نتيجة التشعبات والمصالح التي ينطوي عليها الأمر. وإن لها تاريخا طويلا ملتحما بتطور الفكر البشري، حيث أنها أحد ملتقى الطرق في العالم لحضارات متميزة شتى. كما أنها مهد الأديان التوحيدية الثلاثة التي رسمت مسار حياة قسم كبير من البشرية.

وثانيا، إن اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في القدس تمثل في انشغال الأمم المتحدة بها منذ مولد المنظمة تقريبا. ولا يمكن أن ينظر إلى هذه الحالة خارج السياق العام لمشكلة الشرق الأوسط التي طال أمدها والصعبة، والتي تشكل إسرائيل والشعب الفلسطيني الطرفين الرئيسيين فيها حاليا.

ونظرا لتلك الحالة، ترغب إكوادور في التأكيد مجددا على صلاحية المبادئ التالية التي تشكل حجر الزاوية لسياساتنا الدولية. أولا، إن استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستعمالها أمر محرم. وثانيا، إن حيازة الأراضي أو احتلالها عن طريق اتخاذ إجراءات أو وسائل غير قانونية، ويأتي في المقام الأول التهديد بالقوة أو باستعمالها، أمران مرفوضان. وثالثا، تلزم جميع الدول باللجوء إلى الوسائل السلمية

والتضامن الدولي، وهي أمور تيسر التفاهم والسلام بدلا من التسبب في تفاقم المواجهة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي، بالنيابة عن سعادة السيد لاراي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على إعطائكم الكلمة لي لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في البداية، اسمحو لي بأن أكرر ما قلته في بياني الشهر الماضي أمام هذه الهيئة وهو ما يلي: خلافا لتوقعاتنا جميعا، لا تتطور الحالة في فلسطين نحو الأفضل، بل أصبحت تتصف بمزيد من الألم. لقد شاركنا، نحن في منظمة المؤتمر الإسلامي، المجتمع الدولي في تأييد عملية السلام في الشرق الأوسط، على الرغم من وجود عناصر معينة غير مؤاتية في الاتفاقات، تضر بالمصالح الفلسطينية. والواقع أن الأمل راودنا في مستقبل مفعم بالسلام في المنطقة بسبب علامات التقدم التي ظهرت بعد المراحل الأولى من تنفيذ اتفاقات أوسلو. ولقد رحبنا بالاتفاق الذي أبرم في كانون الثاني/يناير الماضي بشأن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من الخليل، وكنا على استعداد لمواصلة تقديم دعمنا لتحقيق المرامي والأهداف المتفق عليها لعملية السلام.

ولا بد لي من أن أقول بحزن شديد إن آمالنا تبددت، وكذلك آمال جميع أصحاب النوايا الخيرة في المجتمع الدولي، وذلك بفعل التحول المؤسف للأحداث في فلسطين، الذي تتحمل المسؤولية عنه إسرائيل، وإسرائيل وحدها. فإسرائيل هي التي سببت الاضطرابات عن طريق ارتكابها سلسلة من الانتهاكات لمختلف عناصر اتفاقات السلام. والقرار الإسرائيلي ببناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية شكّل محاولتها الأخيرة لإجهاض نتائج مفاوضات الوضع النهائي، عن طريق محاولتها تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس، وهي

النزاع. ويجب ألا نشجع وجهات النظر المتصادمة، وإنما على العكس من ذلك يجب أن نساعد على حلها بأفضل طريقة سلمية ومناسبة ممكنة حتى نوطد الثقة الدولية.

ويود بلدي أن يغتنم فرصة هذه الدورة الاستثنائية ليقول كلاما واضحا ومباشرا، أولا، حتى لا يؤدي ما نقوله هنا إلى عرقلة التطورات الجارية، وثانيا، حتى يؤدي إلى تعزيز الأمم المتحدة التي يجب أن تكون آلياتها مرنة وفعالة بما فيه الكفاية كي تتجاوز في أية لحظة دعما للنظام الدولي والسلام العالمي. ويجب أن نبقى على المطالب العادلة لأطراف النزاع من جانب، ونعزز الآليات الدولية التي أقامها القانون الدولي لإدارة الصراعات والنزاعات من جانب آخر. لذلك، نؤيد اعتماد الصيغ بتوافق الآراء، وهي الصيغ التي لن تسهم في إلحاق الضرر بحقوق أي طرف من الأطراف، بل تعزز حقوق جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما حقوق الأعضاء الموجودين في الشرق الأوسط الذين واجهوا صراعات قاسية طوال تاريخهم، ولا سيما في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

إن بياني لن يكتمل إذا لم أشر إلى الحالة الخاصة للقدس التي يجب أن تصبح نموذجا للتعايش الأخوي في العالم لأن منها انطلقت الأديان الرئيسية التي يعتنقها ملايين الناس. وإن قيام مناخ من التسامح الديني تكفله حرية سياسية وروحية ليس ضروريا للحياة ولأنشطة القدس فحسب، وإنما سيكون رمزا للعالم بأسره. إن ما أقوله هنا، بصفتي الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة، ليس جديدا. فالجمعية العامة ما فتئت تقترح اتباع هذا النهج والترتيب منذ عام ١٩٤٧.

وفي الجهود التي نبذلها من أجل تعزيز الثقة يحدونا الأمل أن تواصل المفاوضات الثنائية تطورها في مناخ من الإبداع والصدق وحسن النية المتبادلة. لقد حدثت صراعات خطيرة في الشرق الأوسط طوال الأعوام الخمسين الماضية. وتمكنا من التغلب عليها؛ وكان للمجتمع الدولي القوة والأدوات للقيام بذلك. بيد أننا يجب أن نصون المستقبل ونمهد الطريق للقرن الحادي والعشرين في جو يتصف بقدر أكبر من التعايش والثقة والتضامن.

فلجميع تلك الأسباب، أتت فنزويلا إلى هنا تأييدا لصيغ التعايش وتوافق الآراء، والالتزام، والسلام، والوثام،

لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يؤكدان جملة أمور منها أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

تولى الرئيس الرئاسة.

ولا نزال نحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نؤمن بضرورة، بل بعجالة أن ينفذ مجلس الأمن جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها ٢٥٢ (١٩٦٨)، و ٢٦٧ (١٩٦٩)، و ٤٦٥ (١٩٨٠)، و ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠)، و ١٠٧٣ (١٩٩٦)، التي تتصل جميعها بالقدس، بالإضافة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع اسرئيل من تغيير الوضع الجغرافي والديموغرافي للقدس ومن القيام بأي عمل يؤثر بأي حال من الأحوال على مركز القدس، التي من المقرر أن يناقش وضعها النهائي في المراحل التالية من عملية السلام.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشير إلى وجهة نظر تعرضها الآن دولة أو دولتان عضوان مفادها أن الأمم المتحدة قد لا تكون المكان المناسب لتناول قضية فلسطين. ومن الغريب إلى حد كبير أن يقال هذا عن الهيئة العالمية التي أنشئت قبل ٥١ سنة من أجل:

"أن [تنقذ] الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن [تؤكد] من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره ... و ... أن [تبين] الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي."

لقد اقتبست هذه الكلمات من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتأكيد لا يمكن لأية دولة عضو أن تنكر ذلك. كما لا يمكن أن ينكر أن اتفاقات أوسلو وجميع الاتفاقات الأخرى المنبثقة عنها تنبع من روح الميثاق ومبادئه وأحكامه ذات الصلة.

ونرحب بالمفاوضات الثنائية بين الطرفين على قدم المساواة المنبثقة عن اتفاقات أوسلو، فتلك المفاوضات ستظل قيمة إذا لم يسع أحد الطرفين المعنيين إلى التكلم من مركز القوة وإخضاع الطرف الضعيف. وإذا حدث هذا، كما تحاول اسرئيل أن تفعل الآن، يصبح من المحتم على الطرف الضعيف، وهو في هذه الحالة الفلسطينيين، أن يلجأ إلى الأمم المتحدة

مدينة تتصف بأهمية مركزية ليس للعالم العربي فحسب، وإنما أيضا للعالم الإسلامي بأسره، كونها أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين، وللأديان الرئيسية الثلاثة، فضلا عن المجتمع الدولي. والقرار الإسرائيلي ينتهك انتهاكا واضحا القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة وإعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة. كما يهدد بتقويض المحرز حتى الآن في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي جلسة مجلس الأمن المنعقدة يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٧، دعت المجموعة الإسلامية لدى الأمم المتحدة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى اتخاذ خطوات عاجلة لكفالة أن تعكس حكومة إسرائيل قرارها وتتخلى عن القيام بالنشاط الاستيطاني في جميع الأراضي العربية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية. والمؤسف أن المجلس قصر في اتخاذ موقف من المسألة، الأمر الذي استلزم انعقاد الجمعية العامة يوم ١٢ آذار/مارس، وانعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة الآن. وفي هذا السياق، أود أن أبلغ الجمعية بأن الحالة في القدس الشريف ستكون الموضوع الرئيسي الذي سيثيره الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعاته مع رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك خلال الزيارة التي سيقوم بها إلى نيويورك الأسبوع المقبل عقب الاتصالات التي يجريها هذا الأسبوع مع الرئيس عرفات في فلسطين ومع السلطات الأردنية في عمان.

إننا نريد أن نحافظ على روح تضامننا مع عملية السلام في الشرق الأوسط، ونكرر إدانتنا للقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بشأن القدس الشرقية، مثلما فعلنا بعد قيام إسرائيل بعمل آخر يتصف بالتحدي ألا وهو فتح نفق تحت الجدار الغربي للمسجد الأقصى الشريف. ونود أيضا أن نسجل استياءنا للمحاولة الإسرائيلية لإعادة الانتشار من نسبة إضافية قدرها ٢ في المائة فقط من الضفة الغربية، بدلا من الانسحاب انسحابا ملموسا وفعالا وكاملا من تلك الأراضي الفلسطينية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا موقف منظمة المؤتمر الإسلامي ومفاده أنه لا يمكن إحلال سلام شامل ودائم في المنطقة دون التنفيذ الكامل

دعماً من كل قلبها لعملية السلام في تنفيذ رغبتها الجماعية في رؤية السلم والهدوء يعودان إلى المنطقة.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم، والذي يتضمن نهجاً نزيهاً حصيفاً لمواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط. إن اعتماد الجمعية له سيرسل الإشارة الصحيحة والعاجلة إلى المنطقة بأن المجتمع الدولي ليس غافلاً عن عملية السلام، وأنه يحرص عليها أشد الحرص، ويتوقع من إسرائيل أن تتحلى، بل يطالبها بأن تتحلى بالنزاهة والحكمة في تلك العملية التي يجب أن تكون مستمرة الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المكرسة لهذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار
A/ES-10/L.1

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في معرض تعلييل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعلييل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. وبعد أن قلت ذلك، ونظراً لتأخر الوقت، أود أن أناشد جميع الوفود التي ستدلي ببيانات تعلييل للتصويت قبل التصويت أو بعده، الاختصار قدر الإمكان في بيانات تعلييل التصويت قبل التصويت أو بعده.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعلييل تصويتاتهم قبل التصويت.

السيد بيلغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أكدت في بياني بالأمس على أنه لا يوجد مبرر جوهري أو إجرائي لعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. بل إنني واثق من هذا بدرجة أكبر بعد أن قرأت مشروع القرار المعمم مساء أمس.

ليست عملية السلام في الشرق الأوسط بحاجة إلى محفل آخر للمهاترات الانفعالية غير الواعية ولا إلى قرار آخر لا يمت إلى الحقيقة بصلة ويخلو من التوازن. إن شعوب تلك المنطقة تتطلع إلى الحلول والإجابات. وهي لن تجدها في مشروع القرار هذا.

طلباً للقوة، حتى يمكن إقناع إسرائيل بتغيير سلوكها على نحو مناسب في تنفيذ اتفاقات السلم وبتوخي السداد والاعتدال في مفاوضاتها وأعمالها في فلسطين وفي القدس وفقاً لما تتوقعه الجمعية العامة.

ونحث الآن الجمعية العامة على أن تقوم بدورها مرة أخرى وأن تستخدم نفوذها لوضع حد لاستمرار إسرائيل في تصلبها في الرأي الذي يتحلى في سياساتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك محاولتها تهويد القدس الشرقية المحتلة. ونناشد الجمعية العامة اعتبار جميع هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية انتهاكات صارخة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الدولية - ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ - وأن تعلن رأيها تبعاً لذلك.

ونود أيضاً، من خلالكم، سيدي، أن نطلب مرة أخرى من المجتمع الدولي إقناع إسرائيل برفع الحصار على القدس ووقف تنفيذ جميع قراراتها وممارساتها التي تؤثر على نحو سلبي على مصالح الشعب الفلسطيني، ولا سيما مصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم الممتلكات والمنازل الفلسطينية، وسحب بطاقات الهوية الصادرة للفلسطينيين - بهدف إبعادهم عن القدس - والتدابير التقييدية التي تمنع حرية حركة الأشخاص وتداول السلع، ليس بين أراضي فلسطين وإسرائيل فحسب، ولكن أيضاً داخل الأراضي الفلسطينية ذاتها وبينها وبين العالم الخارجي. وهذا كله لا يؤدي إلى استمرار تعطيل الحياة المدنية الفلسطينية فحسب، ولكن أيضاً إلى منع أية تنمية ممكنة للاقتصاد الفلسطيني، تلك التنمية المطلوبة بموجب اتفاقات أوسلو. ونحث الجمعية العامة أيضاً على منع الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى وحمل إسرائيل على أن تكف على الفور عن انتهاك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وأود أن أطمئن الجمعية العامة، من خلالكم، سيدي، كما فعلت في مجلس الأمن وفي الجمعية قبل ذلك، إلى أنه بمجرد اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة السلم والأمن في المنطقة - ومن ثم تحسين البيئة المواتية لاستئناف عملية السلام - تتعهد منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الـ ٥٤ الأعضاء، التي تعبر عن مشاعر القلق الشديد لأكثر من بليون مسلم في جميع أنحاء العالم، بتقوية

بقول مراقب فلسطين، عندما كانت هذه المناقشة جارية.

إن مشروع القرار المعروض علينا لا يرسل الرسالة الصحيحة التي شعوب المنطقة، وخاصة إلى الفلسطينيين. فالرسالة يجب أن تكون أن عملية السلام ستتقدم وأن العنف والإرهاب غير مشروعين وغير مقبولين. ولهذا السبب، ستصوت إسرائيل ضد مشروع القرار وتدعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

السيد سيوم (أريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تعلق دولة أريتريا أهمية كبرى على مسألة السلام في الشرق الأوسط، وقد تابعت في السنوات الماضية التطورات في تلك المنطقة باهتمام كبير.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، جنوب القدس الشرقية، سبب انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بعدما لم تحل المسألة في قاعة مجلس الأمن. والمؤسف أن يحدث هذا الأمر، ولكن عدم الاستقرار في المنطقة بفعل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يتخطى النزاع على بناء مستوطنات جديدة. والمسألة المركزية هي المبدأ الأساسي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو المبدأ الذي تعتبره حكومتي حاسم الأهمية لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وتعتقد حكومتي اعتقاداً راسخاً بممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير عن طريق إنشاء وطن مستقل له. وحكومتي على اقتناع بأن السلام العادل والمستقر والدائم لا يمكن أن يسود في الشرق الأوسط دون إحقاق هذا الحق الأساسي.

إن أي اتفاق أو قرار أو استمرار لعملية السلام لا يضمن هذا الأمر بصريح العبارة لن يخدم مصالح الإسرائيليين أو الفلسطينيين ولا الأمن والاستقرار الإقليميين. ومما يثير الجزع أن قرارات الأمم المتحدة السابقة المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط قصرت عن تحقيق هذا الهدف، مثلما يفعل مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

والوضع المستقبلي لمدينة القدس مسألة أخرى تبعث على قلق كبير، وينبغي أن ينظر إليها في سياق دولي. وفي هذا الصدد، توافق حكومتي على التوصية

لقد كانت المفاوضات المباشرة وستظل الحل الوحيد الفعال والقابل للبقاء لمشاكل منطقتنا. وهذا أمر لا نزاع فيه. ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، حققنا تقدماً جذرياً وتاريخياً. ولم يتحقق هذا إلا عندما انخرطت الأطراف بلا كلل في مفاوضات وجها لوجه - استمرت ليل نهار في بعض الأحيان وأسابيع في النهاية - سعياً إلى الاتفاق من خلال التوفيق.

وبينما يتضمن مشروع القرار هذا الكثير من العناصر المثيرة للنزاع، أود أن أقصر ملاحظاتي على موضوع مركزي واحد.

في هذا المنعطف الحرج، لا يمكن لأي قرار يتعلق بعملية السلام من جانب هذه الهيئة أو من جانب أية هيئة أخرى أن يتجاهل مشكلتين حادتين وملحتين هما الإرهاب والعنف. وهذا يتطلب أكثر من مجرد إشارة رتيبة عابرة ترفض الإرهاب بعبارة عمومية مدفونة في مشروع قرار. ويتطلب أيضاً رفضاً كاملاً للتحريض على أي شكل من أشكال العنف. ولا يمكن إدامة عملية السلام إن لم يتوفر التزام حازم وواضح لدى جميع الأطراف بمنع الإرهاب والعنف ومكافحتهما.

ويجب أن تعمل السلطة الفلسطينية بحزم على الأرض لاقتلاع العناصر المعروفة التي تعد لأعمال الإرهاب وترتكبها. واسمحوا لي بأن أشدد على أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية تعرفان من هم هؤلاء الإرهابيون وأين يتواجدون. وهناك مخاطرة بالغة في أن تقول السلطة الفلسطينية شيئاً وتفعل شيئاً آخر.

ولهذا، أصبنا بصدمة عندما استمعنا إلى ملاحظات مراقب فلسطين بالأمس من على هذه المنصة، الذي طالب الفلسطينيين بالنزول إلى الشوارع للاحتجاج. إن بيانات كهذه ليست ما نتوقعه من الفلسطينيين وينبغي أن يدينها المجتمع الدولي إدانة قاطعة. إنها تترك آثاراً حقيقية على الأرض.

في غضون الـ ٢٤ ساعة الأخيرة وقعت عدة أحداث عنف في منطقة القدس. فقد ألقى بجهاز تفجير على حافلة؛ وقذفت السيارات الإسرائيلية بالحجارة؛ وطعن إسرائيلي في القدس. وهذه الأحداث كلها وقعت في الشوارع، إذا جاز لي أن استشهد

سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد هولتر (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النرويج حثت في عدة مناسبات حكومة اسرائيل على إعادة النظر في قرارها بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم / هارحوما، في القدس الشرقية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر نداءنا إلى الحكومة الإسرائيلية باحترام روح اتفاقات أوسلو، وبألا تُشرع في الأنشطة الأحادية الجانب التي تغير الحقائق على الأرض وتجهض بالتالي نتائج المفاوضات بشأن الوضع النهائي للقدس.

ولقد شهدنا مؤخرا بقلق عميق أيضا ارتكاب أعمال إرهابية جديدة ضد مدنيين إسرائيليين أبرياء وظهور أعمال العنف. إن الإرهاب يجب إدانته بأشد العبارات الممكنة، ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تبذل جميع الجهود الضرورية من أجل منعه. ويجب بذل أقصى الجهود من أجل كسر دورة العنف هذه التي يمكن أن تحرف عملية السلام عن مسارها.

والنرويج تبقى على اقتناع بأن الأزمة الراهنة في عملية السلام لا يمكن حلها إلا من قبل الطرفين ذاتهما، من خلال مفاوضات مباشرة، مثلما تنص عليه اتفاقات أوسلو. لذلك نحث الطرفين على ممارسة ضبط النفس واحترام الاتفاقات وتنفيذها نصا وروحا، والعمل معا من أجل إحلال سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

ولئن كنا لا نواجه مشاكل مع العناصر الرئيسية لمشروع القرار المعروض علينا، فإننا نشعر بالقلق إزاء أن اعتماده في الوقت الراهن لن يفضي إلى تحقيق الهدف الذي نصبو إليه جميعا، عنيت الاستئناف المبكر للمفاوضات بين الطرفين وفقا لاتفاقات أوسلو. وإزاء هذه الخلفية، سيمتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت. والآن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/ES-10/L.1.

أود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار، أصبح البلدان التاليان مقدمين له: كمبوديا وملديف.

الواردة في الفقرة ١١ من منطوق مشروع القرار A/ES-10/L.1.

وأخيرا، سيصوت وفد دولسة اريتريا بناء على تعليمات من حكومتي لصالح مشروع القرار A/ES-10/L.1 الذي توشك الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة أن تبت فيه.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أيدت حكومة المكسيك عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة على أساس الموقف المكسيكي التاريخي المؤيد لحق كل دولة في طرح جميع المسائل ذات الاهتمام بالنسبة إليها على الجمعية العامة .

وبمعزل عن تلك الحقيقة، نشعر بالقلق إزاء كون مجلس الأمن قد عجز عن اتخاذ موقف من البند قيد النظر حاليا. فنحن موجودون هنا اليوم بسبب الاستعمال المتكرر لحق النقض، وهو امتياز نود أن يلغى، وألا يُمنح بالتأكيد إلى أي عضو آخر.

إن حكومة المكسيك تؤيد بثبات عملية السلام في الشرق الأوسط. والمكسيك على اقتناع بأن الحوار والتسوية السلمية للنزاعات هما الآن، وسيظلان دائما، بديلا أفضل عن العنف أو المواجهة. وإن قيام الإسرائيليين ببناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية يتناقض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه الأنشطة تفرض سلفا نتيجة عملية السلام وتعرضها للخطر.

وتعيد المكسيك التأكيد مرة أخرى إدانتها لأعمال الإرهاب التي تقتل وتجرح أشخاصا أبرياء ولا يمكن على الإطلاق تبريرها بأي طريقة. إن أحد أسس عملية السلام التي بدأت في مدريد هو مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. وهذه الفرضية الأساسية للقانون الدولي أدت، لدى الرأي العام العالمي، إلى قيام عبارة "الأرض مقابل السلام". ونحن ندرك الصلاحية السياسية لهذه العبارة التي تتماشى مع أسس عملية السلام. ومع ذلك، كنا نفضل أن تصاغ، كتعبير لمبدأ قانوني، بكلمات أقوى.

وأخيرا، نطلب إلى الطرفين أن يحترما الالتزامات التي تعهدا بها وأن يعيدا تهيئة الظروف اللازمة لإعادة تنشيط عملية السلام وتسريعها. ولهذا السبب

طلب إجراء تصويت مسجل.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٤ صوتاً مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت (القرار دإط - ٧/٨٠).

أجري تصويت مسجل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت، أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد الاتحاد الروسي أن يعرب مع الارتياح عن تقديره للعمل الممتاز الذي اضطلع به مقدمو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها. فقد أخذوا في الاعتبار المقترحات والتعديلات التي أدخلت على النص الأصلي من عدد من الوفود بما فيها وفدي.

ويبدو لنا أن القرار بصيغته الحالية يعبر تعبيراً كافياً عن خطورة الوضع بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، هذه الخطوة التي جاءت كنتيجة للبدء في تشييد مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذلك صوت الوفد الروسي لصالح مشروع القرار.

وفي الوقت نفسه، نود أن نوضح موقفنا فيما يتعلق بعدد من أحكامه وبصفة خاصة، فإن الإشارة في الفقرة ١١ من المنطوق إلى أحكام مضمونة دولياً بشأن وضع الأماكن المقدسة في مدينة القدس، ليست لها علاقة مباشرة بموضوع القرار. وينطلق وفدي من الافتراض بأن وضع الأماكن المقدسة في القدس يخضع للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية؛ ولذلك السبب فإن هذا "الابتكار" في النص حكم سابق لأوانه ويجب ألا ينظر إليه وكأنه يفرض حلاً لهذه المسألة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مينوفيس - تريكويل (أندورا).

وفيما يختص بالتعبير عن القلق إزاء تصرفات المستوطنين الإسرائيليين المسلحين الوارد في الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة، ورفض الإرهاب الوارد في الفقرة ١٢ من المنطوق، نود أن تؤكد ضرورة استحداث وسيلة اتصال بين الطرفين في مجال الأمن، وقيام

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني، دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: استراليا، كندا، ألمانيا، لاتفيا، ليبيريا، ليتوانيا، جزر مارشال، النرويج، رومانيا، رواندا، أوروغواي.

لقد صوت وفدي لصالح القرار الذي اعتمد للتو إيماناً منه بأن بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة يقوض عملية السلام ويعرض أمن وسلم المنطقة والعالم للخطر. وفي نفس الوقت يود وفدي أن يوضح موقفه حيال بعض الفقرات الواردة في القرار.

أولاً، بالنسبة للفقرة ٧ من المنطوق، فإن وفدي يؤكد مجدداً على أن جميع الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هي أعمال غير مشروعة ويجب اعتبارها لاغية وباطلة، وتتناقض مع مبادئ القانون الدولي.

ثانياً، بالنسبة للفقرة ١١ من المنطوق، كنا نأمل أن لا يتضمن القرار مثل هذه الفقرة الغامضة عن وضع القدس، نظراً لحساسية وأهمية مدينة القدس. إن مثل هذا الإدراج يبعدنا عن أصل الموضوع الذي نحن بصدده، بل يحرفه باتجاه مغاير تماماً سيما وأن وضع القدس قد تم تحديده في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي نرى أنه كان من الأجدر الإشارة إليها.

وثالثاً، فيما يتعلق بالفقرة ١٢ من المنطوق، نعتبر أن إدراج هذه الفقرة يتناقض مع مضمون القرار، الذي يركز على عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية التي احتلت بالقوة. وتتعارض هذه الأنشطة مع أبسط مبادئ وقواعد القانون الدولي. وإن إدراج الفقرة ١٢ يحرف القرار، ولا محل لها في النص.

السيد راو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد أيدت استراليا في الماضي ولا تزال تؤيد المبادئ الواردة في القرار الذي اعتمده الجمعية العامة الآن. ونوافق أيضاً بقوة على الرفض، الوارد في النص، للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

ولكن اهتمام استراليا الأساسي يتمثل في استئناف المفاوضات بين الطرفين، من أجل التحرك قدماً صوب سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وترى استراليا أن هناك حاجة ملحة إلى استعادة الطمأنينة والثقة بين الطرفين كشرط مسبق للعملية. ونشعر بالقلق العميق لأن القرار لن يفعل شيئاً لتيسير تحقيق تلك النتيجة، ولهذا فقد امتنعنا عن التصويت.

الطرفين بتنفيذ جميع التزاماتهما بموجب الاتفاقات. وفي هذا السياق نؤكد أهمية الفقرة ١٠ من المنطوق، التي تحت الطرفين على ذلك.

والاتحاد الروسي، كأحد راعبي عملية السلام، يرى أن الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) لم تكن مناسبة نوعاً ما في سياق مؤتمر مدريد. وفي ذات الوقت، ومن منطلق مبادئنا، نؤيد قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) كأساس للتسوية بين لبنان وإسرائيل.

ونرجو أن يساعد اتخاذ قرار اليوم في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة على خلق أحوال ملائمة لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط ولتسوية المشاكل المتعلقة بأسرع ما يمكن.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): إن وفد الجمهورية العربية السورية دعم بقوة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي خصصت لمناقشة التدابير غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت سورية من أوائل الدول التي أعلنت الأمين العام بتأييدها عقد هذه الدورة.

وما زالت بلادي، من مسؤوليتها القومية، تدعم بقوة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في حقه بالعودة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، واعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، نعيد التأكيد من جديد على موقف بلادي الثابت بتأييد عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وما زالت سورية تعلن استعدادها لاستئناف عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها في واشنطن، وضرورة احترام الحكومة الإسرائيلية الحالية للالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الحكومة الإسرائيلية السابقة بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

أولا، إن وفدي كان يرى ضرورة الإدخال في صلب القرار الإشارة صراحة إلى الإعلان الصادر عن الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة وذلك تأكيدا لحق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي وفقا لشريعة الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما نكرر مجددا إدانة الإرهاب الإسرائيلي الممثل بأعمال العنف المتكررة من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية ومن قبل المستوطنين الإسرائيليين المسلحين في جميع الأراضي العربية المحتلة.

ثانيا، إننا هنا في صدد البحث في الاحتلال الإسرائيلي وبناء المستوطنات الإسرائيلية بما فيها مدينة القدس، والتي هي جميعها غير شرعية، وإدانة هذا النشاط، وليس في صدد رسم الملامح النهائية للمدينة المقدسة. ونرى انسجاما مع موقفنا الثابت أنه يترتب على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني التفاوض حول الوضع النهائي للمدينة المقدسة وذلك وفقا لأسس عملية مدريد للسلام وضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

ثالثا، نريد التأكيد على ثوابت عملية السلام التي انطلقت في مدريد والمبنية على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وكذلك التأكيد على ضرورة امتثال إسرائيل لإطار مدريد والعمل لاستئناف المفاوضات على جميع المسارات من حيث علقت واحتراما لمبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

السيد بيريز - اوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): عندما انعقدت الجمعية العامة في وقت سابق، بينت أوروغواي موقفها وأوضحت أنها تعارض سياسة إسرائيل إنشاء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية. وفي هذه المناسبة، امتنعت أوروغواي عن التصويت انطلاقا من مفهوم أنه من أجل ضمان استمرار عملية السلام يجب أن تترك هذه المسألة للمفاوضات الثنائية بين الطرفين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب المراقب عن فلسطين الكلمة. ووفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ١٧٧/٤٣ المتخذ في ١٥ كانون

السيد هتزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود ألمانيا أن تعلق تصويتها بتوكيد أنها اعتبرت نص القرار منذ البداية نصا غير متوازن. ولهذا امتنعنا عن التصويت. ونود أن نقول، مع ذلك، إن ألمانيا تؤيد موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية.

السيد فاوولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد امتنعت كندا عن التصويت على القرار المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة". وترى كندا أن القرار لا يساعد على تجاوز هذا المنعطف الحرج في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وكندا مؤيد قوي للسعي إلى سلم وطيء ودائم في الشرق الأوسط وتشارك في هذا المسعى بنشاط. ولهذا، نشعر بالقلق العميق إزاء المآزق الذي وقعت فيه عملية المفاوضات. ومن رأينا أن الطرفين لا يمكنهما تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة إلا من خلال الحوار المباشر والمفاوضات المباشرة.

ونحن نعارض أية أعمال من جانب واحد قد تضر بنتيجة هذه المفاوضات. ونحث إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وفي أي مكان من الأراضي المحتلة. وترى كندا أن بناء مستوطنة إسرائيلية في هارحوما/ جبل أبو غنيم يشكل خرقا للقانون الدولي ويضر بعملية السلام. ونؤمن بأن الطرفين خليق بهما احترام اتفقاتهما الحالية وتنفيذها بالكامل. ويجب أن يشمل هذا الالتزام جهدا مصمما من جانب القيادة الفلسطينية لمكافحة الإرهاب.

السيد صمدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفدي القرار دإط - ٢/١٠. مع ذلك، ومع الإعراب عن تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة ١١ من المنطوق، أود أن أقول إن تصويت وفدي مؤيدا للقرار يجب ألا يفسر بأي حال من الأحوال على أنه اعتراف بإسرائيل.

السيد مبارك (لبنان): صوت وفدي إلى جانب مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة اليوم وأود أن أوضح ما يلي.

الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): أود باسم الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية وباسم البعثة المراقبة

الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة أن أتقدم بالشكر والتقدير العميقين لكل الدول الأعضاء الذين دعموا انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، والذين دعموا مشروع القرار الذي تم اعتماده للتو بأغلبية ساحقة تبرهن مرة أخرى على الموقف القاطع للمجتمع الدولي.

وبلا شك، فإن هذه الدورة تكتسب بالفعل أهمية تاريخية بالنسبة لنا، وبالنسبة للشعب الفلسطيني، وبالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولا أبالغ إذ أقول بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة بشكل عام.

نحن الآن نأمل أن تقود الرسالة الجديدة الواضحة التي أرسلت إلى إسرائيل، قوة الاحتلال، إلى النجاح المطلوب، وبالتحديد إلى وقف الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية وإلى إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وكلنا أمل أن يحدث هذا بالرغم من بعض الإشارات السلبية والملاحظات اللامسؤولة التي لن نتعاطى معها الآن.

وفي كل الأحوال، فإننا إذ نأمل في أن تكون النتائج إيجابية، نؤكد مرة أخرى أنه إذا اختارت إسرائيل الطريق الخاطئ فسوف نلجأ مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وسوف نلجأ أيضا إذا لزم الأمر إلى هذه الدورة الطارئة الاستثنائية العاشرة.

أكرر شكرنا الجزيل لكم جميعا، على أمل أن نسهم جميعا في بناء السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرار المتخذ توا في الجلسة الحالية، تُرفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة مؤقتا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥